

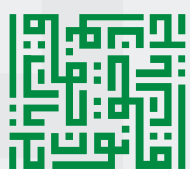
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم

الفصلية

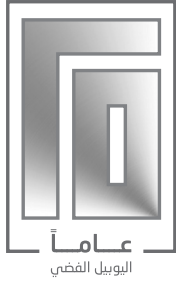
فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني
عدد خاص - 2019



عاماً
اليوبيل الفضي

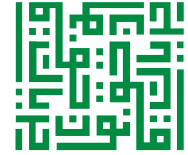


الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم



الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني
عدد خاص - 2019



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

عدد خاص بمناسبة تأسيس الهيئة صادر عن وحدة العلاقات العامة والإعلام
مجيد صوالحة مسؤول الإعلام والعلاقات العامة
نسمة الحلبي منسقة الإعلام والعلاقات العامة

في هذا العدد

- الدكتورة عشاوي: الهيئة استطاعت أن تحدث فرقاً وتأثيراً في الواقع الفلسطيني ٤
- بطاقة تعريفية بالمؤسسين ٨
- الأستاذ عصام يونس: في حديث خاص للفصلية: الهيئة حافظت على مهنتها واستقلاليتها رغم تعقيد الظروف في فلسطين ١٨
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تتسلم رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٢٢
- الدكتور عمار الدويك: الهيئة تشكل مرجعية ونموذجاً في المنطقة العربية بمجال حقوق الإنسان ٢٤
- تعريف بالهيئة ونطاق عملها ٣٠
- محطات بارزة في مسيرة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ٣٦
- التقارير والإصدارات ٣٨
- تجربتي العملية في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ٤٠
- الهيئة في صور ٤٣

مجلس المفوضين

عصام يونس - المفوض العام			فيحاء عبد الهادي - نائب المفوض العام	
أمجد الشوا	سلامة بسيسو	طلال عوكل	عصام العاروري	كايز عرفات
جورج جقمان	شوقي العيسة	عاصم خليل	فاتح عزام	لبنى كاتبة
زياد عمرو			هامة زيدان	

الدكتور عمار الدويك - مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

تصدر هذه الفصلية عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وتتناول موضوعات مختلفة ذات صلة بحقوق الإنسان وحقوق المواطن. الفصلية نافذة تطل الهيئة من خلالها على المواطنين الفلسطينيين وتتواصل معهم بأخر مستجدات حقوق المواطن.

الجمعية القانونية لحقوق الإنسان

تقديم

مسيرة الإنجاز والعطاء في خدمة قضايا حقوق الإنسان الفلسطيني متواصلة، ربع قرن من الزمان في صون وحماية حقوق الإنسان، أسست لمرحلة جديدة على المستوى الحقوقي في فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، المؤسسة الوطنية الدستورية، مؤسسة الدولة، التي أنشأها الشهيد الرئيس ياسر عرفات رحمه الله.

أسماء بارزة وشخصيات وطنية وقامات عالية قدمت ولا زالت تقدم من وقتها وجهدها وخبراتها على طريق نيل المواطن الفلسطيني لحقوقه، كل الشكر للمؤسسين الأوائل، دام عطاؤهم، أما ألائك الذين رحلوا عن دنيانا نقول لهم تركتم فينا روح العطاء، وشحنتم الهمم، نستلهم منكم العناد والإصرار في إحقاق الحقوق، والشكر موصول لأعضاء مجالس مفوضي الهيئة، الحاليين ومن انتهوا مدة خدمتهم، وللمفوضين السابقين والمفوض العام، والمدير العام والمدراء السابقون، ولجميع مع عمل ويعمل في الهيئة، الذين يؤمنون برسالة حقوق الإنسان وأبعادها الوطنية والإنسانية، قبل اتخاذها وظيفية ومصدراً للدخل.



في حوار خاص بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

الدكتورة عشاوي:

**الهيئة استطاعت أن تحدث فرقاً وتأثيراً
في الواقع الفلسطيني**

ومبادئ ومفاهيم الهيئة أصبحت جزءاً من المفاهيم العامة ومن الخطاب العام

هذا الحوار لبرنامج "لقاء خاص" عبر تلفزيون فلسطين مع الإعلامية نجود عريقات بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس الهيئة. ويندرج هذا البرنامج ضمن التعاون المشترك ما بين الهيئة والإعلام الرسمي.

بالبداية من السويد، والهيئة مسؤولة السلطة الوطنية أيضاً، وذلك بمساهمتها لأنها مؤسسة دولة وليست حكومية أو أهلية لكنها مؤسسة لديها صلاحيات بموجب القانون لذا هي مستقلة وتستطيع أن تعمل ضمن نظام الدولة.

سؤال: حدثنا عن بداية تطبيق الفكرة عند العودة لأرض الوطن ومن الأشخاص الذين قاموا بمساعدتك؟

ج: الكثير من الناس كانوا ضمن فريق المساعدة والدعم لهذه الفكرة وبالبداية المحامي رجا شحادة هو من عمل معي على صياغة مشروع القانون لهذه الهيئة، ومن ثم تم عمل نظام للهيئة، وتم أيضاً وضع مفهوم أولي لها، ومن ثم تم تأسيس لجنة تأسيسية للهيئة بأشخاص لديهم خبرة والمأمم بما هو مطلوب وعملوا بذلك الحقل، ونحن ولأننا تحت احتلال لدينا الكثير من مؤسسات حقوق الإنسان ولدينا خبرة طويلة في هذا المجال، ولكن نحن بمرحلة انتقال من مواجهة الاحتلال إلى المساهمة البناءة في بناء الدولة.

مجلس المفوضين الذين كانوا معنا (فاتح عزام، ممدوح العكر، على سفاريني، محمود درويش، إدوارد سعيد، محامين من كل فلسطين)، كان مجلس المفوضين يجمع الأفكار النيرة والممارسة المستمرة والانتماء الوطني لكل هؤلاء المفوضين، أول اجتماع رسمي لمجلس المفوضين وسعوا خلاله هذا المجلس مجلس كان يضم ما يقارب ٢١ عضواً، ومن القدس كانت الانطلاقة. الاجتماع الأول كان بالقدس في شباط عام ١٩٩٤ وأذكر كان بيوم مجزرة الحرم الإبراهيمي.

سؤال: ما هي المواضيع المهمة التي تم نقاشها في هذا الاجتماع؟

جواب: تم وضع خطة عمل وتوزيع المهام لكل عضو خلال الاجتماع، لم يستطيعوا خلال الاجتماع توزيع المهام بشكل واضح لأنه كان هناك أكثر من مفوض لأكثر من مجال، فقررنا وضع هيكلية من ضمنها وضع مسؤول مدير تنفيذي وكان الربط

الدكتورة حنان عشاوي صاحبة فكرة انشاء الهيئة ومفوضها العام الأول تحدثت في برنامج لقاء خاص عبر تلفزيون فلسطين مع الإعلامية نجود عريقات بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس الهيئة، تحدثت عن مرحلة التأسيس ولقاء الرئيس الراحل ياسر عرفات في تونس، العقبات والصعوبات التي اعترضت مسيرة الهيئة، خاصة في البدايات. تم بث الحلقة بتاريخ ٨ كانون أول ٢٠١٩.

سؤال: حدثنا عن بدايات تأسيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان؟

جواب: بسبب وجودنا تحت الاحتلال وبسبب انتهاك الاحتلال للقوانين الدولية ومع بدء المفاوضات، كنت متواجدة في تونس مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، تحدثنا عن إقامة حكم صالح يحمي حقوق الشعب الفلسطيني ويعطيه ما أفقده في العقود المنصرمة، واتفقنا على أن تكون هناك مؤسسة لديها صلاحيات بموجب القانون لحماية الحقوق والحريات.

بعد انتهاء المفاوضات في واشنطن والتوقيع على إعلان المبادئ ذهبنا إلى تونس، فالرئيس طلب مني أن أستلم منصب وزاري، فقلت بدلاً من استلام المنصب أريد إقامة مؤسسات مجتمع مدني على رأسها ديوان المظالم. كان هناك قيادات سياسية بعض منها اقتنع وبعض منها كان رافض للفكرة، ظنوا أنها حزب سياسي، فوضحت أنني أريد عمل مؤسسة لحقوق الإنسان لحماية الحريات خصوصاً بالمرحلة القادمة.

أكرم هنية هو الذي قام بصياغة المرسوم معي في أيلول ١٩٩٣ في تونس، قدمت المرسوم للرئيس، تقبل الرئيس الفكرة ودعمها، وجود مثل تلك الهيئة يكون مكون للحكم الصالح بالدولة، علينا ان نبدأ بإنصاف أنفسنا وشعبنا. تلقت الهيئة الدعم



في شؤونهم الداخلية أو بمثابة المراقبة؟

جواب: بعض منهم رأى ذلك وبعض منهم تعاون معنا، الهندي مثلاً كان مسؤول عن المخابرات وكان هناك حالة وفاة في السجن فقام بدعوتي للمراجعة وتفقد الوضع بالسجن وقضية الوفاة، حتى في أريحا قمت بتفقد جثة، فالوفاة تحت الاعتقال هي قضايا نعالجها، كان هناك تجاوباً في بعض الأحيان وكان هناك رفض، كان هناك شعور بأن هذا تدخل كما ذكرتي، وهناك الحد من صلاحياتنا، وكنا نتدخل بالكثير من القضايا ومعرفة الأسباب التي كانت وراء حالات الاعتقال، فكنا نقول مثلاً إن هذا الإنسان أو الصحفي اعتقل بدون وجه حق ونحن نطالب بالإفراج عنه، أي مسببات الاعتقال يجب أن تكون موجودة بالقانون.

سؤال: ما هي المدة الزمنية التي استغرقت لجعل المؤسسات والأجهزة الأمنية تتعاون وتعطيكم الصلاحيات اللازمة بكل أريحية؟

جواب: استغرقت سنين.

سؤال: بذلك الوقت ما هي اهم القضايا التي حققتها الهيئة؟

جواب: هناك الكثير من القضايا، لكن كانت هناك قضية كبيرة هي (محكمة أمن الدولة)، وجاء نائب رئيس الولايات المتحدة وزار أريحا وغزة وقال انهم مقتنعين أن الرئيس ياسر عرفات ملتزم بالاتفاقيات لأنه عمل محكمة أمن الدولة، فنحن قمنا بالاحتجاج وأصدرنا بياناً ضد محكمة أمن الدولة لأنها تتناقض مع متطلبات الحكم الصالح، كما أن فيها انتهاكات بحق حريات الشعب ولا يمكن أن يحاكم إنسان مدني في محاكم أمنية وعسكرية ولا يمكن أن نطبق نظام العدالة الثورية على شعبنا، وبالنهاية نجحت هذه المعركة.

س: هل كان هناك اختلاف في طبيعة القضايا بالفترة السابقة عن الوقت الحاضر؟

جواب : نعم هناك اختلاف، في السابق كانت قضايا أساسية كما ذكرنا قضية

ما بين المدير التنفيذي والمفوض العام بحيث يصبح المفوض العام الذي يقوم بالعمل ويشرف عليه، ومجلس المفوضين كأنه مجلس أمن أحيانا، تطورت الفكرة فيما بعد وكان لدينا رؤية واضحة بأن أي نظام حكم يجب أن يحترم ويصون حقوق وحريات الشعب، وبدأنا بإعطاء الهيئة وهذه موجودة من المرسوم، أن لدى الهيئة صلاحية مراجعة القوانين واقتراح تعديلات وضمن أنها ملتزمة بحماية حقوق الإنسان فمراجعة القوانين كانت المهمة الأولى، وأيضا لم يكن لدينا مجلس تشريعي، ولم يكن هناك سيادة على الأرض، فكان لدينا تحدياً مزدوجاً، كيف نقيم نظام حكم صالح ونضع توجهات الحوكمة الرشيدة، وكيف نواجه الانتهاكات الإسرائيلية باستمرار ونضع الأمور في سياقها العام ونحن تحت الاحتلال ولا نتفاوض عنه ولا نطلب المثالية، ولكن لا بد لنا من منطلق مسؤولياتنا تجاه أنفسنا واتجاه الشعب أن نقوم بمثل هذه المهام ولكن في نفس الوقت، مواجهة الاحتلال وفضح ممارساته ووضع الأمور في سياقها الحقيقي، لم تكن هذه المهمة سهلة ولكن بدون أدنى شك وجدنا تعاون ووجدنا عقبات.

سؤال: على ذكر التعاون بالنسبة للشارع الفلسطيني كان الشعب منكم فكيف تقبل فكرة إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان وكيف استطعتم الحصول على ثقة المواطن الفلسطيني؟

جواب: الحصول على ثقة الشعب يأتي بالممارسة وبالبرهان وأثبتنا للناس أننا نعمل بموجب رؤية مشتركة، بموجب انتماء حقيقي أصيل لا يوجد تناقض ما بين مواجهة الاحتلال وانتهاكاته وعنفه وقمعه، وما بين مواجهة أنفسنا ومحاولة تصويب أنفسنا، ومنع الانحراف نحو ظلم الشعب واستخدام وسائل قد تكون في معظمها قمعية، وقد تكون تتناقض مع حقوق أبناء شعبنا، فبدأنا بالتدريج، وأثبتنا أنفسنا على الساحة، أحيانا تكون العلاقة صعبة أيضا مع المؤسسة الرسمية خاصة المؤسسة الأمنية.

سؤال: بعض الأجهزة الأمنية من الممكن أنها كانت تعتبر دوركم تدخل





موثيق ومعهادات دولية، فبالتالي علينا أن نوائم ما بين التزاماتنا تجاه هذه الموثيق والمعهادات وقوانيننا الداخلية وحقوق شعبنا في أن يمتلك نظاماً قانونياً وقضائياً نزيه، ويحترم حقوق هذا الشعب، فهذه قضايا صعبة جداً، والآن ما زلنا نعاني، من الانقسام والممارسات الإسرائيلية، بالإضافة إلى جو الاحباط والشعور بالظلم وكل هذا يؤدي للهيئة وكل المؤسسات والمنظمات التي لدينا.

سؤال: كيف تقيمي عمل الهيئة بعد مرور خمسة وعشرون عاماً على تأسيسها؟

جواب: الهيئة مرت بعدة مراحل، وأنا اقول بكل صراحة أنه عندما نقيم مؤسسة لا نمتلكها بل نمتلك نفسها بموجب نظامها وقانونها وهيكلتها على اساس ان هناك تداول للمسؤوليات، وهناك ايضاً ضخ دماء جديدة وكفاءات وكلها ترتقي الى مستوى التحدي، فبالفعل الهيئة تطورت بشكل تدريجي، لم تعد كما كانت في أول التأسيس، والكثير من الأشخاص الذين انضموا اليها والذين استلموا مراكز فيها، فبتالي أشعر أن الديمومة والتطور والاستمرارية موجودين وأنا أفخر فيها وبالكثير من مؤسساتنا، فهي استطاعت أن تحدث فرقاً وأن تؤثر في الواقع وليس فقط تركز على نفسها وانما على المبادئ والمفاهيم التي قامت من أجلها وعليها انها أصبحت جزء من المفاهيم العامة ومن الخطاب العام.

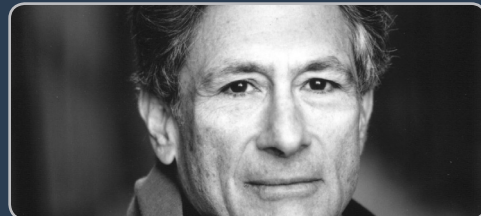
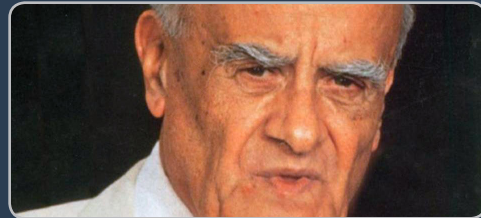
محكمة أمن الدولة أو وفاة بالسجن وقضايا تعذيب، الآن خفت تلك القضايا وبدأت قضايا بالممارسة، إلى حد الآن هناك قضية تستخدم هي قضية الفحص الأمني، نحن منذ البداية نقول أنه يجب ألا يكون هناك فحص أمني للتوظيف، وقضايا أخرى لها علاقة بانتهاكات مستمرة، وكيفية التعامل مع الاعتقال ونوعيته، والمعاملة بالسجون، بالإضافة لقضايا مدنية أخرى، كقضايا حقوق المرأة والطفل، فأصبحت مشاكلنا هي مشاكل مجتمع متطور أكثر من المجتمع الذي يبدأ في بناء مؤسساته ونظامه السياسي والمجتمعي.

سؤال: كيف تقيمين مستوى أداء منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان في الوطن، وهل ممكن بناء دولة ما لم يتم بناء فرد على أسس وقواعد إنسانية وحقوقية واضحة؟

جواب: ما يميزنا أننا قمنا بمبادرات ذاتية فلسطينية أصيلة، لم ننتظر من المجتمع الدولي أن يتدخل، لم نستلم تعليمات من أي جهة وعلى العكس، أنا قمت بإنشاء ثلاث مؤسسات مجتمع مدني غير الهيئة، كانت كلها مبادرات فلسطينية ذاتية أصيلة وكلها تنطلق من الانتماء الأصيل لهذا الشعب وللوطن، فبالتالي لم ننتظر بسبب تدخل خارجي أو نتيجة إملاءات من أحد، فنحن الآن قمنا بالالتحاق بمؤسسات ومنظمات دولية وقمنا بالتوقيع على



المؤسسون



الإدارية والاستشارية للمؤسسات المختلفة المحلية، والإقليمية، والدولية. وقد حازت على العديد من الجوائز من جميع الأقطار العربية والعالمية، ولها العديد من المؤلفات، والكتب في السياسية الأدب والشعر.

الدكتورة عشراوي حاصلة على شهادة البكالوريوس والماجستير في الأدب الانجليزي من الجامعة الأمريكية في بيروت، وحاصلة على شهادة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي: الأدب المقارن والعصور الوسطى من جامعة فرجينيا في الولايات المتحدة، إضافة للعديد من شهادات الدكتوراه الفخرية من العديد من الجامعة في الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا، والعالم العربي.



الدكتورة حنان عشراوي

إحدى النساء الفلسطينيات المتميزات على جميع الأصعدة: السياسية، والأكاديمية، والاجتماعية، والثقافية، والحقوقية. لقد شاركت كعضو في اللجنة القيادية والتوجيهية والتنفيذية للوفد الفلسطيني لعملية السلام، والمتحدثة الرسمية باسم الوفد ما بين ١٩٩١-١٩٩٣. وهي عضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني. وقد شغلت منصب رئيسة دائرة اللغة الإنجليزية وآدابها، وعميدة كلية الآداب في جامعة بيرزيت. كما وعينت وزيرة للتعليم العالي والبحث العلمي ما بين ١٩٩٦-١٩٩٨. الدكتورة عشراوي هي أول امرأة يتم انتخابها كعضو لجنة تنفيذية في العام ٢٠٠٩ وهو أعلى منصب سياسي في فلسطين. وهي ترأس الآن دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية. وقد انتخبت كعضو مجلس تشريعي فلسطيني عن مدينة القدس في العام ١٩٩٦، وقد أعيد انتخابها لدورة أخرى عن قائمة «الطريق الثالث» في العام ٢٠٠٦.

أسهمت الدكتورة عشراوي كثيراً في تطوير المجتمع المدني الفلسطيني من خلال تأسيسها للعديد من المؤسسات منها: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - حيث كانت مفوضها العام الأول-، والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مؤسسة مفتاح»، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان». هذا وقد شاركت في عضوية العديد من المجالس

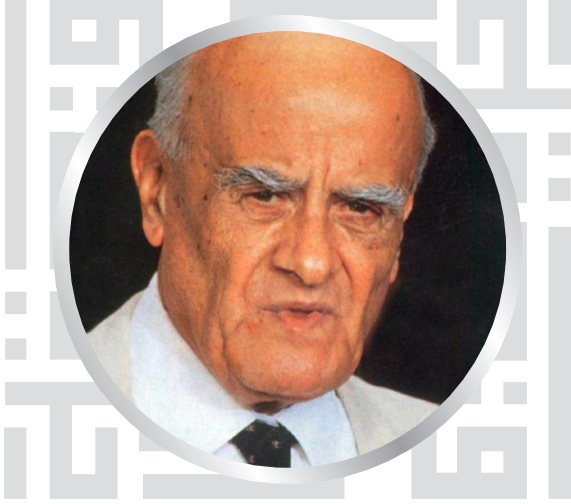


الدكتور إبراهيم أبو لغد

ولد الدكتور إبراهيم أبو لغد عام ١٩٢٩، وهو أحد أبرز الأكاديميين الفلسطينيين في مدينة يافا، ونشأ فيها هاجر في أعقاب نكبة العام ١٩٤٨، وعائلته إلى بيروت التي انتقل منها إلى الولايات المتحدة بغرض الدراسة، التحق بجامعة أيلينوي، وحصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الآداب، وعلى شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة برينستون.

عمل في منظمة «اليونسكو» للثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة، وعمل





الدكتور حيدر عبد الشافي

ولد الدكتور عبد الشافي في ١٠ حزيران ١٩١٩، في مدينة غزة، وتلقى علومه الابتدائية فيها، ثم أرسل إلى الكلية العربية في القدس لمتابعة دراسته الثانوية، في عام ١٩٣٦ توجه إلى لبنان والتحق بالجامعة الأميركية في بيروت ودرس الطب والجراحة؛ وإبان دراسته في الجامعة تعرف إلى «حركة القوميين العرب» والتحق بصفوفها لبعض الوقت.

تخرج طبيباً في عام ١٩٤٣، وتوجه بعدها للعمل في مدينة يافا، حيث وظف في مستشفى البلدية التابعة لسلطة الانتداب البريطاني. أمضى سنوات الحرب العالمية الثانية في عدة أماكن داخل فلسطين وشرق الأردن؛ وبعد نهاية الحرب ترك الجيش، وفتح لنفسه عيادة خاصة في قطاع غزة.

شارك في تأسيس الجمعية الطبية الفلسطينية عام ١٩٤٥، ثم غادر إلى الولايات المتحدة وتخصص في الجراحة العامة في أحد المستشفيات الكبرى في مدينة دايتون في ولاية أوهايو.

في عام ١٩٥٤ عاد إلى قطاع غزة، الذي كان تحت الإدارة المصرية، حيث عمل جراحاً في مستشفى تل الزهور، خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ احتلت إسرائيل القطاع ونصبت على مدينة غزة مجلساً بلدياً لإدارة شؤونها، واختارته ضمن أعضائه؛ لكنه رفض المشاركة فيه.

مدرسا في كلية سميث التي تعتبر واحدة من أرقى الكليات الجامعية الخاصة في ولاية ماساتشوستس.

عام ١٩٦٧ عمل أستاذا للعلوم السياسية بجامعة نورثويتسرن الأمريكية، وفي الثمانينيات جرى اختياره رئيساً لدائرة العلوم السياسية فيها، فاشتهر أثناء ذلك في الأوساط الأكاديمية، وكان على علاقة مميزة مع البروفسور ادوارد سعيد.

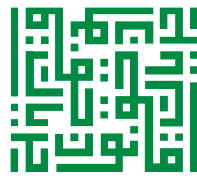
لعب دورا في تأسيس «رابطة الخريجين الجامعيين العرب الأميركيين» في عام ١٩٦٨، وفي العام ١٩٩٢ اتخذ قرارا بمغادرة الولايات المتحدة والعودة إلى فلسطين بعد قضاء أربعين عاما في المنفى.

عين نائبا لرئيس جامعة بيرزيت، عاش في رام الله، وكان المحاضر والكاتب النشط في الدفاع عن القضايا العربية، وتحديدًا القضية الفلسطينية، كما أصبح عضوا في مجلس التعليم العالي الفلسطيني، تحمل مسؤولية مركز تطوير المناهج التعليمية فيها.

شغل الدكتور إبراهيم أبو لغد عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك في الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٧-١٩٩١.

توفي عام ٢٠٠١، وتخليدا لاسمه قامت جامعة بيرزيت بإنشاء «مركز إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية». ألف العديد من الكتب، بعضها باللغة الانكليزية، من بينها:

لتهويد فلسطين عام ١٩٧٢. إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي (تحرير) إبراهيم أبو لغد وآخرين، عام ١٩٩٥. المشهد الفلسطيني، عام ١٩٩٩. المقاومة والمنفى والعودة» - حوارية مع هشام احمد فرارحة، عام ٢٠٠٣.



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم

السياسية في المجلس؛ وفي عام ٢٠٠٢ أسس «حركة المبادرة الوطنية».

توفي حيدر عبد الشافي في ٢٤ أيلول ٢٠٠٧ وهو الثامنة والثمانين من العمر. وفي ١٨ تشرين الأول ٢٠١٣ منحه رئيس دولة فلسطين محمود عباس «وسام نجمة الشرف من الدرجة العليا»، تقديراً لدوره الوطني الكبير، وتثميناً لجهوده المتميزة في خدمة الشعب الفلسطيني طوال مراحل نضاله.



الشاعر محمود درويش

ولد شاعر فلسطين محمود درويش يوم ١٣ آذار-مارس ١٩٤١ في قرية البروة قضاء عكا، هاجر مع أسرته إثر نكبة ١٩٤٨ الى لبنان ثم عاد معها تسلياً عبر الحدود ليقوم في قرية الجديدة المحاذية لقرية البروة المهمة.

أنهى تعليمه الثانوي في كفر ياسيف وانتسب إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي «راكب» وعمل في صحيفة الحزب «الاتحاد» وأشرف على مجلة «الجديد».

بسبب مواقفه الوطنية اعتقلته السلطات الإسرائيلية وفرضت عليه الإقامة الجبرية مراراً، وذلك منذ العام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٢ حيث لجأ إلى القاهرة عبر موسكو والتحق بمنظمة التحرير الفلسطينية. ثم انتقل الى لبنان حيث

وفي عام ١٩٦٠ عاد إلى مزاوله عمله الطبي الخاص، لكنه اختير عام ١٩٦٢ رئيساً للسلطة التشريعية للقطاع حتى عام ١٩٦٤، عندما شارك في أول مؤتمر وطني فلسطيني عقد في مدينة القدس، وهو المؤتمر الذي أسست فيه منظمة التحرير الفلسطينية تحت رئاسة أحمد الشقيري، ونصب حيدر عبد الشافي نائباً للرئيس، بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ كان عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

بعد احتلال إسرائيل قطاع غزة للمرة الثانية في عام ١٩٦٧ تطوع طبيباً في مستشفى الشفاء بالقطاع، واعتقلته سلطات الاحتلال الإسرائيلي لبعض الوقت بتهمة تأييد سياسات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبعد إطلاق سراحه واصل تحدي سلطات الاحتلال رافضاً أي شكل من أشكال التعاون معها؛ فنفته بأوامر مباشرة من وزير الجيش (موشيه دايان) إلى نخل بوسط شبه جزيرة سيناء لمدة ثلاثة أشهر؛ ثم إلى لبنان في يوم ١٢ أيلول ١٩٧٠ مع خمسة من القادة الوطنيين؛ لكنه عاد إلى غزة بعد سنة بقرار من المحكمة العليا.

في عام ١٩٧٢ «أسس وأدار جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني» في قطاع غزة، وجعلها مسرحاً للعبو الطبي والنشاطات الاجتماعية والثقافية.

شارك عبد الشافي في تأسيس القيادة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٧٤، ولجنة التوجيه السياسي عام ١٩٧٩، وترأس عام ١٩٨٠ الجبهة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، حتى العام ١٩٨٨، إلى أن حلت محلها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الأولى.

شارك في الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر مدريد للسلام، الذي عقد في عام ١٩٩١، وأسندت إليه مهمة رئاسة الوفد الفلسطيني

المفاوض في مباحثات واشنطن على امتداد ٢٢ شهراً خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. انتخب في عام ١٩٩٦ عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني بأعلى الأصوات، واختير لرئاسة اللجنة



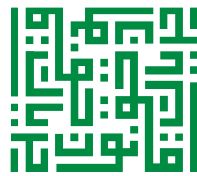


الدكتور ممدوح العكر

حصل الدكتور العكر على شهادة البكالوريوس في الطب من جامعة القاهرة عام ١٩٦٩، وهو زميل كلية الجراحين الملكية - أدنبره ١٩٧٧، وأكمل مسيرته المهنية وأنهى اختصاصه في مجال جراحة الكلى والمسالك البولية من مستشفى King's College Hospital في لندن عام ١٩٨١.

شغل الدكتور العكر منصب رئيس منتدى السياسات الصحية في فلسطين، وهو عضو مؤسس لكل من شبكة مستشفيات القدس الشرقية، والهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي لدورتين متتاليتين، مؤسسة منديلا للمعتقلين السياسيين الفلسطينيين، كما أنه عضو مؤسس والمفوض العام الأسبق للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» (٢٠٠٣-٢٠١٠). شارك في تأسيس مجلس التعليم العالي، وانتهت عضويته مع صدور قانون التعليم في عام ٢٠١٨.

كما يشغل الدكتور العكر عضوية كل من مجلس أمناء جامعة بيرزيت، ومجلس أمناء مؤسسة التعاون، والهيئة العامة لمؤسسة فيصل الحسيني، والمجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد، والجمعية العمومية للأئتلاف من أجل النزاهة (أمان)، ورئيس مجلس أمناء المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، وعضو اللجنة العليا لإصلاح التعليم.



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

عمل في مؤسسات منظمة التحرير.

شغل منصب رئيس الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٨٤ حتى عام ٢٠٠٥، كما أسس وأشرف على تحرير فصلية «الكرمل»، إحدى أهم الدوريات الثقافية العربية.

حاز على جوائز عربية وعالمية منها جائزة لوتس عام ١٩٦٩، لوحة أوروبا للشعر عام ١٩٨١، جائزة لينين في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٣، جائزة الأمير كلاوس الهولندية عام ٢٠٠٤، جائزة القاهرة للشعر العربي عام ٢٠٠٧ وغيرها. كما أصدرت وزارة الاتصالات الفلسطينية في ٢٧ تموز- يوليو ٢٠٠٨ طابعا بريدا يحمل صورة محمود درويش.

يعتبر محمود درويش أحد أهم شعراء اللغة العربية، وقد أضفى اسمه صنو الثورة والوطن والإبداع. كما يعتبر أحد أبرز من ساهم بتطوير الشعر العربي الحديث وهو رائد الرمزية في الأدب العربي، حيث يمتزج في نصوصه الشعرية والنثرية الوطن بالحببية الأنثى. قام بكتابة «وثيقة الاستقلال» الفلسطيني بأسلوب أدبي رفيع جعل منها أحد أهم الأقاليم في حياة الفلسطينيين الى جانب العلم والخريطة وشارة النصر.

توفي محمود درويش بعد إجراء عملية قلب مفتوح في المركز الطبي في هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية يوم السبت ٩ آب- أغسطس ٢٠٠٨، ودفن في مدينة رام الله على تلة بجوار قصر الثقافة تطل على مدينة القدس من جهة وعلى الساحل الفلسطيني من جهة أخرى.

صدرت للشاعر محمود درويش عشرات المجموعات الشعرية والنثرية بملايين النسخ والتي ترجمت الى معظم لغات العالم. ومن هذه المجموعات: «عصافير بلا أجنحة» - ١٩٦٠، «حبيبتي تنهض من نومها» - ١٩٧٠، «تلك صوتها وهذا انتحار العاشق» - ١٩٧٥، «لماذا تركت الحصان وحيداً» - ١٩٩٥، «أثر الفراشة» - ٢٠٠٨ وغيرها.

نال سعيد إجازة من جامعة برنستون في سنة ١٩٥٧، ثم حاز شهادتي الماجستير (١٩٦٠) والدكتوراه في الأدب الإنكليزي (١٩٦٤) من جامعة هارفرد. وقبل عام من إنجازه الدكتوراه رسمياً، التحق بكلية الأدب الإنكليزي والمقارن في جامعة كولومبيا في نيويورك، حيث بدأ مسيرته المهنية كأستاذ جامعي لتغدو هذه الجامعة بمثابة منزله الأكاديمي خلال ما تبقى من مسيرته هذه، مع أنه تولى صفة أستاذ زائر في جامعات هارفرد وستانفورد وبيبل وغيرها.

ساهم كتابه «الاستشراق» (Orientalism) والكتب التي أصدرها بعده، في ولادة مجالات جديدة كلياً للدراسة، بما في ذلك دراسات مرحلة ما بعد الاستعمار. وظل إدوارد سعيد، في كل كتبه (صدر له في المجموع نحو ثلاثين كتاباً تُرجم عدد كبير منها إلى أكثر من خمس وثلاثين لغة) وفي المداخلات التي كان يلقيها بصورة منتظمة كمثقف في المجال العام، ملتزماً بنزعة إنسانية تحريرية. وكان سعيد، في سياق دوره المزدوج كباحث ومثقف عام، يصرّ على وجوب تجاوز الحدود والحواجز، وكان يعتبر أنه ينبغي للمثقف في المجتمع الحديث أن يُجاهر بـ«الحقيقة في وجه السلطة»، وأن يتمسك بالعدالة، وألاّ ينساق وراء الموضة الرائجة والنزعات العابرة، بل أن يعبر عن الأفكار والقيم الحقيقية التي لا يمكن التعبير عنها من موقع سلطة.

في سنة ١٩٧٤، وبناءً على اقتراح من الراحل إبراهيم أبو لغد، الأكاديمي الأميركي الفلسطيني الأصل، كُلف سعيد ترجمة الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات في الأمم المتحدة، والتقى أول مرة في نيويورك الشاعر الفلسطيني محمود درويش، والكاتب الفلسطيني شفيق الحوت ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وكان الاثنان في عداد الوفد الذي رافق الرئيس ياسر عرفات إلى اجتماع هيئة الأمم المتحدة.

في سنة ١٩٧٧، انتُخب سعيد في المجلس الوطني الفلسطيني بصفة مستقل. وقد حضر أربع دورات للمجلس، منها دورة ١٩٨٨ في العاصمة الجزائر، التي انبثق منها إعلان الاستقلال الفلسطيني. ولم

والدكتور العكر كان ضمن وفد السلام المفاوض في مدريد عام ١٩٩١، وعضو في الوفد المفاوض في واشنطن ١٩٩١ - ١٩٩٣ (وانسحب من الوفد يوم ١٩٩١/٩/١١ قبل يومين من التوقيع على اتفاقية أوسلو في ١٩٩١/٩/١٣).



البروفيسور إدوارد سعيد

ولد إدوارد سعيد في عام ١٩٣٥ في حي الطالبية في القدس، تلقى تحصيله العلمي، في بداية مسيرته الدراسية في القاهرة، التي انتقل إليها والده من القدس سنة ١٩٢٩ وأسس فيها شركة الراية للقرطاسية. ثم التحق سعيد في العاصمة المصرية، بمدرسة الجزيرة الإعدادية، وفي سنة ١٩٤٧، عادت أسرته إلى القدس حيث أمضت الجزء الأكبر من السنة، فارتاد سعيد مدرسة المطران (مدرسة السان جورج). وبحلول نهاية سنة ١٩٤٨، لم يكن قد تبقى أحد من أفراد أسرته في القدس، فعاد سعيد مرة أخرى إلى القاهرة والتحق بفرع حديث العهد لكلية فيكتوريا (الفرع الأساسي كان في الإسكندرية)، غير أنه طرد من الكلية في سنة ١٩٥١، فأرسله والده إلى مدرسة (Northfield

Mount Hermon) في ماساشوستس في الولايات المتحدة الأميركية، وهي مدرسة داخلية إعدادية أنغليكانية نخبوية تخرّج فيها سنة ١٩٥٣.





القاضي يوجين قطران

وُلد يوجين قطران، القانوني الفلسطيني والشخصية البارزة في السلك القضائي البريطاني في القدس عام ١٩٣٨، ودرس في كلية الفرير بالقدس، ثم واصل تعليمه في كلية فيكتوريا بالإسكندرية، وكان من طلاب دفعته الملك الراحل حسين، وقبل أن تستقر العائلة في القدس كانت تعيش في عكا، بعد النكبة انتقلت العائلة في البداية إلى الإسكندرية، وفي وقت لاحق استقرت العائلة في مدينة ليدز في شمال إنجلترا. وفي عام ١٩٥٨ حصل يوجين على درجة الماجستير من جامعة ليدز، وأصبح زميلاً في القانون الدولي في ترينيتي هول بجامعة كمبردج، ثم حصل على دبلوما في القانون الدولي في عام ١٩٥٩، وفي عام ١٩٧١ مُنح درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة لندن نتيجة لمؤلفاته في مجال القانون الأفريقي، وعمله في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن. في عام ١٩٧٧، عُين قاضياً في المحكمة العليا في كينيا، وشغل منصب مفوض في القانون الكيني بخصوص قضايا الزواج في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨، واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٨٢.

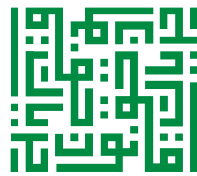
في عام ١٩٨٩ تم تعيينه كمسجل قضائي، مما مكنه من العمل كقاضٍ في محكمة التاج، وتم تعيينه قاضياً فيها عام ١٩٩٢، واختص في البداية بالنظر في القضايا الجنائية، وذلك في محكمة التاج في منطقة ساثورك في لندن بشكل رئيس، لكنه

يكن عضواً في أي فصيل، إنما كان يعتبر عضويته في المجلس الوطني «فعل تضامن» مع شعبه، وفي نهاية المطاف، تأكيداً لهويته الفلسطينية.

توفي إدوارد سعيد في مدينة نيويورك سنة ٢٠٠٣، دُفن في بلدة برمانا في لبنان. وفي سنة ٢٠٠٤، أي بعد عام على وفاته، أُسس «معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى» في رام الله ومدن فلسطينية أخرى. كما أطلقت مدينة رام الله اسمه على أحد شوارعها.

حصد إدوارد سعيد عدداً كبيراً من الجوائز والتكريمات منها: جائزة كتاب ليونيل تريلينغ (Li-onel Trilling) في سنة ١٩٧٦؛ جائزة سلطان بن علي العويس في سنة ١٩٩٦-١٩٩٧؛ جائزة لانان (Lannan) الأدبية للإنجاز لمدى الحياة في سنة ٢٠٠٢، جائزة الأمير أستورياس للوثام (Prince Asturias) بالمشاركة مع دانيال بارنبويم في سنة ٢٠٠٢. نال العديد من شهادات الدكتوراه الفخرية، وكانت الدكتوراه الفخرية التي منحتها إياها جامعة بيرزيت في سنة ١٩٩٣ مصدر الاعتزاز الأكبر له. كما كان عضواً في الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم وعضواً في مجلس إدارة نادي القلم الدولي.

من أبرز مؤلفاته العربية، الاستشراق. أوصلو ٢: سلام بلا أرض. الثقافة والإمبريالية. خارج المكان: مذكرات إدوارد سعيد. تأملات حول المنفى ١. مقالات وحوارات.





الأستاذ أكرم هنية

ولد أكرم هنية في مدينة رام الله سنة ١٩٥٣، أتم تعليمه في مدينته، ظهرت ميوله الأدبية منذ صغره، فنشر مقالاته وقصصه في الصحف المحلية، عمل في صحيفة الشعب الأردنية من عام ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩، وعاد إلى فلسطين عام ١٩٧٩، فعمل محرراً ثم رئيساً لتحرير صحيفة الشعب، وفي عام ١٩٨٠ عمل موظفاً في دائرة العلاقات العامة بجامعة بير زيت، وبسبب نشاطه الوطني فرضت عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي الإقامة الجبرية من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٤.

ترأس رابطة الصحفيين الفلسطينيين من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٥ ورغم الإقامة الجبرية فإن أكرم هنية لم يتوقف لحظة واحدة عن العمل من أجل فلسطين حرة عربية من نهرها إلى بحرها فقررت سلطات الاحتلال إبعاده خارج وطنه فلسطين، وتم ذلك في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٦.

من قصصه المطبوعة، السفينة الأخيرة، الميناء الأخير. هزيمة الشاطر حسن (مجموعة قصصية). وقائع التغريبة للهالالي (مجموعة للهالالي) (مجموعة قصصية). عندما أضيء ليل القدس. طقوس ليوم آخر، قبرص، ١٩٨٦.

اختص فيما بعد بالنظر في القضايا المدنية في المحاكم المحلية.

وعاد إلى ممارسة القانون في المحاكم البريطانية في عام ١٩٨٢ مجدداً في مجال قانون الكومنولث والهجرة والتحكيم التجاري الدولي. وبعد عودته إلى لندن شغل منصب أستاذ زائر ورئيس مركز القانون الإسلامي والشرق الأوسط في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، بينما واصل العمل في مهنته كمحام أمام المحاكم في إنجلترا.

كما شغل عضوية مجالس تحرير العديد من الإصدارات والدوريات القانونية في الكومنولث والشرق الأوسط. وهو أيضاً زميل معهد المحكمين المعتمدين وشغل منصب رئيس مجلس إدارة وعضوية العديد من لجان التحكيم الدولية التي تقيمها كل من المحكمة الدولية للتحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس، ومحكمة لندن للتحكيم الدولي، ونظام التحكيم العربي الأوروبي. وهو أيضاً أمين للمجلس الأفريقي في محكمة لندن للتحكيم الدولي، وقام بتحرير «التحكيم في أفريقيا» مع الراحل أوستن أميسا. انضم لمجلس مفوضي الهيئة عام ١٩٩٤، وكان المحرر العام للكتاب السنوي الإسلامي للقوانين الشرق أوسطية، كما قام بتأليف وتحرير العديد من الكتب التي تناولت موضوعات مثل قوانين الشرق الأوسط، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والقانون الدولي. ورئيس محكمة استئناف الهجرة. وقد أسهم في صياغة القانون الأساسي الفلسطيني، كما أنه عمل على توحيد القوانين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعمل أيضاً مستشاراً لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية. وكان يوجين رئيس جمعية الجالية الفلسطينية في بريطانيا. توفي في لندن في العام ٢٠١٤.



إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨،
وجائزة لوبيز خوان Ibor ٢٠١٠ وجائزة أولوف بالم
(٢٠١١)، توفي في عام ٢٠١٢، ودفن بمدينة غزة.



الأستاذ راجي الصوراني

كرّس الأستاذ راجي الصوراني، مدير المركز
ال فلسطيني لحقوق الإنسان، حياته لتعزيز وحماية
حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
كان محامياً نشطاً منذ تخرجه في عام ١٩٧٧،
بتمثيله لفئة واسعة من ضحايا انتهاكات حقوق
الإنسان. حصد الصوراني العديد من الجوائز
والأوسمة في مسيرته المهنية، كان آخرها جائزة
Right Livelihood لعام ٢٠١٣.

حافظ الصوراني على التزامه غير المتزعزع تجاه
حقوق الإنسان على الرغم من فترات السجن
السياسي في إسرائيل، وسنوات من المضايقات
والعنف من الجيش الإسرائيلي؛ ومضايقات من
السلطة الفلسطينية؛ وحتى التهديدات بالقتل من
الأحزاب الفلسطينية المتطرفة. لقد كان مناصراً
لمعايير حقوق الإنسان الأساسية على
المستويين المحلي والدولي، ورفض
الانتقاص من انتقاداته الصريحة لفشل
إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأحزاب
السياسية وغيرها من الدول في الالتزام
بمعايير حقوق الإنسان.

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم



الدكتور إياد السراج

ولد إياد السراج، الطبيب النفسي، في نيسان
١٩٤٣، في بئر السبع، وهو واحد من أبرز نشطاء
حقوق الإنسان ومؤسس ورئيس برنامج غزة للصحة
النفسية وعضو في العديد من المؤسسات والهيئات
الصحة المحلية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان.

وتضمن برنامج غزه للصحة النفسية برامج مختلفة
لمساعدة النساء المعنفات ومساعدة النساء في
التغلب على القمع الاجتماعي الاحتلالي، ومساعدة
الخريجين من الجامعات، وبرامج تأهيل ودبلوم
وبكالوريوس وماجستير بالتعاون مع الجامعات
الفلسطينية وخاصة الجامعة الإسلامية، وبرامج
تأهيل ومساعدته اجتماعيه.

اهتم بشكل كبير بقضايا السلام العادل، والمجتمع
المدني وحقوق الإنسان والسياسة النفسية، ترأس
لجنة المصالحة الفلسطينية (الوفاق)، وبقضايا
الأسرى في سجون الاحتلال، وعالج قضايا اجتماعيه
ونفسيه للعديد منهم ولعائلاتهم واطفالهم، ولعب
دورا محوريا لتقريب وجهات النظر ومحاولات إنهاء
الانقسام، وربطته علاقات مميزة مع مختلف الأطر
والتنظيمات والفلسطينية، وتربطه علاقات مميزة
مع مؤسسات دولية في مختلف أنحاء
العالم أكمل دراسته العليا في بريطانيا
وتخرج من جامعاتها.

حاز على جائزة أطباء من أجل حقوق
الإنسان في عام ١٩٩٧ وجائزة مارتن



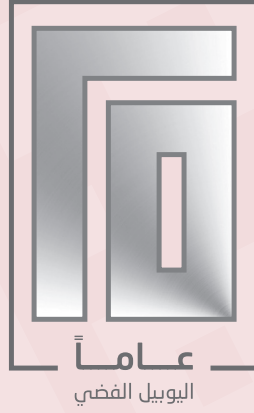
يواصل الصوراني تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الذي أسسه في عام ١٩٩٥ مع مجموعة من المحامين ونشطاء حقوق الإنسان في قطاع غزة على الرغم من العقوبات التي واجهها.

الأستاذ رجا شحادة

تخرج الأستاذ رجا شحادة عام ١٩٧٣ من الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل على شهادة في الأدب الإنجليزي والفلسفة. وقد درس القانون في لندن وأصبح عضواً في هيئة المحامين البريطانيين لينكولنز إن عام ١٩٧٦، وبعد ذلك أخذ يمارس المحاماة في رام الله منذ عام ١٩٧٨. في عام ١٩٧٩ كان أحد مؤسسي مؤسسة الحق وعمل كأحد مديريها حتى عام ١٩٩١. من خلال عمله في حقل القانون فقد عالج قضايا متعددة سجلت سوابق قانونية مهمة شملت الدعوى لدى محكمة العدل الدولية التي تعلقت بإقامة الجدار في مناطق الضفة الغربية ونتائجها القانونية. وقد ألف العديد

من الكتب عالج فيها نواحي قانونية متعددة تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، ومنها، "قانون المحتل". "قانون الأرض". "من الاحتلال إلى الاتفاقيات المرحلية". مذكرات "غرباء في البيت". و"عندما توقف البلبل عن الغناء" والذي جرى اقتباسه للمسرح وعرضه في أدنبرا وطهران ونيويورك وعمان. "السرحات الفلسطينية" نال جائزة أورويل للعام ٢٠٠٨.





الأستاذ عصام يونس في حديث خاص للفصلية
الهيئة المستقلة حافظت على مهنتها
واستقلاليتها رغم تعقيد الظروف في فلسطين
أجرت الحوار نسمة الحلبي

الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان، والمأمول خلال قادم الأيام من إنجازات حقوقية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، أوضح المفوض العام أن الحقوق والحريات في تدهور مستمر بفعل الاحتلال وممارساته وغياب المحاسبة وعدم إعمال مبادئ القانون الدولي ومبادئ العدالة وعدم تدخل المجتمع الدولي للحماية، إضافة إلى حالة الانقسام التي تؤثر بشكل خطير على هذا الواقع، حيث تم الزج بالخدمات الأساسية في أتون الصراع، وبالفعل هناك تضحية بكثير من الحقوق في سياق الانقسام، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وما أقر من قوانين خلقت مراكز قانونية جديدة في غياب دور المجلس التشريعي، وضعف الأدوات الرقابية النظامية وآثارها الخطيرة وكلفتها الكبيرة على المواطن بفعل الاحتلال والحصار والانقسام.

عمل حقوقي وتحديات كبيرة..

وفي ظل هذا الواقع بين يونس أن المؤسسات الحقوقية تؤدي عملاً مهماً ومهنياً بامتياز، فالواقع يفرض تحديات جسام أكبر من قدرة المؤسسات على الوفاء بكل متطلبات المرحلة، ورغم ذلك فعملها جيد وتؤدي دوراً كبيراً في المتابعات والتوثيق والرقابة والاشتباك مع الجهات ذات العلاقة، وتعمل على مسافة واحدة من الفرقاء السياسيين، لكن صعوبة الوضع تحول دون الوصول إلى نتائج حقيقية ملموسة كما يجب.

وفيما يتعلق بعمل الهيئة المستقلة كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، بين أنها تعمل في ظروف سياسية غاية في التعقيد، قد لا تواجهها أية مؤسسة وطنية أخرى، وذلك نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، وما يمارسه من سياسات استعمارية وسياسات فصل عنصري ممنهج، وما يرافق ذلك من حصار على قطاع غزة ومحاولات لتهويد مدينة القدس، وفصلها عن محيطها الفلسطيني، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة. علاوة على عملها في ظل بيئة سياسية داخلية صعبة

مع نهايات العام ٢٠١٩ تحتفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ حافل من العمل الحقوقي، تمكنت خلاله من اجتياز تحديات حقيقية على صعيد عملها كمؤسسة وطنية تلتزم بجملة من المعايير والمهام وفقاً لمبادئ باريس التي تحدد اختصاصات الهيئات الوطنية، في ظل ظروف استثنائية يفرضها الواقع الفلسطيني وما يعصف به على مدار التاريخ من ويلات بفعل الاحتلال وتداعيات الوضع السياسي المتأزم بفعل الانقسام الداخلي، وأثر ذلك كله على جملة الحقوق والحريات الأساسية التي توجه الهيئة بوصلتها صوبها لتعدل المسار قدر المستطاع.

وتزامناً مع تلك الذكرى، تسخر الهيئة عملها وما تملكه من خبرات وصلها هذا التاريخ الطويل من العمل الحقوقي، كي تثري التجربة العربية في مجال تعزيز منظومة حقوق الإنسان في البلدان العربية وتقدم ما بوسعها من خلال تنويعها ممثلة بمفوضها العام الأستاذ عصام يونس لرئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك مطلع ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٩ خلال اجتماع الجمعية العامة السادس عشر للشبكة العربية الذي عُقد في القاهرة.

الأستاذ عصام يونس، المفوض العام للهيئة المستقلة منذ العام ٢٠١٧، يشغل العديد من المناصب نذكر من بينها على صعيد العمل الحقوقي مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، وعضو اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، وعضو في العديد من الجمعيات والمؤسسات والمبادرات الطوعية.

«الفصلية» حاورت الأستاذ يونس لتتعرف على تقييمه للواقع الحقوقي في فلسطين، وكيف يرى دور المؤسسة



وقطاع غزة، والتي تتمثل في رفع كفاءتهم والقدرة على التأثير بهم لتزويدهم بالمعارف الحقوقية والحث على الالتزام بما تنص عليه القوانين، ونسج علاقات مبنية على التعاون بغرض تحسين الواقع. ومع ذلك شدد على الحاجة لتعزيز هذه العلاقات مع المجتمع والمكلفين بإنفاذ القانون، خاصة أن أجندة حقوق الإنسان كبيرة وتتطلب استجابة إلى كل التطورات الحاصلة في الحالة الفلسطينية التي يصعب فيها التنبؤ بما سيكون عليه الوضع، لكنه يحقق حالة من الديناميكية والقدرة على الاستجابة والتكيف مع ما يطرأ من أحداث.

وأضاف: «كلنا أمل أن تستمر الهيئة في تسجيل نجاحات تضاف إلى الملفات الحقوقية التي تتابعها وتبني على ما تم من إنجازات خاصة على صعيد التعذيب وما حدث من تغييرات إيجابية، في حال استمرارها ستصل بنا إلى نتائج أفضل، إضافة إلى رقابتها على جملة القوانين والعمل القضائي، وتدخلاتها فيما يخص حقوق الفئات المهمشة، ورؤيتها التي تقدمت بها لإنهاء الانقسام من خلال مدخل قانوني».

أما إقليمياً فيعتبر المفوض العام أن الهيئة تحظى بمكانة مرموقة، وتملك خبرة أهلتها لترؤس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية وهذا إنجاز مهم من شأنه الإسهام في رفع القدرات وتعزيز الحقوق. وفي المشهد الدولي استطاعت الهيئة أن تحافظ على مكانتها وحضورها في مؤتمرات دولية مهمة، وفي المشاركة باجتماعات مجلس حقوق الإنسان وهذا تقليد تم تكريسه في فضاءات المحافل الحقوقية، بالإضافة إلى مشاركتها في الاجتماعات الدورية للاتفاقيات التعاقدية، وعضويتها في تجمع المؤسسات الوطنية غرب اسيا والمتوسط وهذا يضمن لها حضوراً واسعاً، وتظهيراً للقضايا الحقوقية التي تمس الشعب الفلسطيني.

رئاسة الشبكة العربية..

وبشأن ترؤس الهيئة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قال يونس: «نتطلع إلى تعزيز دور الشبكة في دعم دور المؤسسات الوطنية في حماية

نتيجة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني. وأضاف: «مع ذلك، فإننا نفخر أن الهيئة المستقلة هي من المؤسسات الحقوقية الرائدة في منطقتنا العربية والتي يشار إليها بالبنان كمؤسسة وطنية مهنية مستقلة حافظت على حيادها واستقلاليتها رغم تعقيد الظروف التي تعمل بها».

وعلى صعيد المستوى المحلي يرى يونس أن أحد مؤشرات نجاح الهيئة في تنفيذ رسالتها وأهدافها أنها تحظى باحترام المجتمع، وقد تجاوزت مربع المؤسسة الأهلية إلى المؤسسة الوطنية التي يلجأ إليها الناس في حالة التظلم، ومن الصعب أن تغيب عن تنفيذ أي نشاط على المستوى المحلي وهذا مؤشر نجاح آخر، كما أنها تساهم بفاعلية في لجان التحقيق التي تُشكل وتساهم في مراجعة القوانين وتقديم الاقتراحات والرؤى. وذلك يرجع إلى الخبرة التي يمتلكها مفوضوها العامون ومدراؤها وطواقمها العاملة على مدار سنوات عملها منذ النشأة، وهذا انعكس على برامجها وأثبتت بالفعل أنها وطنية ومستقلة مرجعيتها قانونية تحاول تقديم المساعدة القانونية ورفع المظلمة.

استقلالية وتعاون مشترك وصولاً لواقع أفضل..

وبالنظر إلى بنائها الداخلي فإن الهيئة أصبحت أكثر استقراراً في علاقاتها الداخلية وفي صنع القرار وتشكيل مجلس مفوضيها الذي ينتخب وفق أسس ومعايير تضمن الاستقلالية، ووصول من هم أكثر كفاءة بتعددية كبيرة من الناحية الجغرافية والسياسية والدينية في المجتمع، كما أن بناءها أصبح أكثر استقراراً ورسوخاً على صعيد دوائرها وطواقمها وعلاقاتهم القائمة على التشاركية والفاعلية، وما يتمتعون به من قيم قانونية وأخلاقية، ووجهة واضحة تحافظ على مبادئها وضمان العمل حتى في ظل ظروف الانقسام بهذه المبادئ.

كما أشار إلى أن عمل المؤسسة الوطنية يقوم على علاقة مع الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون، لافتاً إلى مهنية وموضوعية العلاقة التي تربط الهيئة بتلك المؤسسات في الضفة الغربية



الهيئة وسياساتها وتمثيل الهيئة في اللقاءات ذات المستويات المحلية والإقليمية والدولية والتدخل في حل قضايا وإيصال رسائل، كل ذلك يتطلب تواصلاً مباشراً.

أما عن الآثار والنتائج المترتبة على العمل في المجال الحقوقي فأوضح يونس أنه من الصعب الإجابة على مدى تحقق النتائج في ظل عوامل متغيرة تؤثر العمل على أكمل وجه مع استغلال كل الموارد المتاحة لكن ذلك تحيط به مجموعة عوامل بفعل الاحتلال والانقسام السياسي يحول دون قياس الأثر ومدى الوعي لدى المواطنين بحقوق الإنسان، آخذين كذلك بعين الاعتبار أن العمل تشارك به مؤسسات أخرى وعلاوة على المؤسسات الإعلامية وكلها ذات تأثير في رفع الوعي».

ومع ذلك فقد استطاعت الهيئة أن تؤدي دوراً مهماً ومؤثراً، وحققت حضوراً ملفتاً وقوياً، وهناك وعي في أوساط المواطنين بدورها وطابعها المختلف عن المؤسسات الحكومية والأهلية، لكننا لا نزال بحاجة لتقديم الهيئة كمؤسسة وطنية لتأكيد الافتراق عن باقي المؤسسات، وهذا الأمر تراكمياً بحاجة لمزيد من الجهد والوقت.

نظرة للمستقبل..

ورغم أن الهيئة كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تعمل في ظل ظروف سياسية غاية في التعقيد، إلا أن الأمل يحدو مفوضها العام بأن تبقى قادرة على أداء مهامها رغم تعقيد الظروف، ويقول: «طموحنا هو سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات، وإعمال مبدأ المحاسبة، لأن هذه هي القضايا الأساسية التي تشكل جوهر العمل الحقوقي، ونسعى لاحترام لقواعد حقوق الإنسان من كل الجهات المناط بها تنفيذ القانون، وأن تتمتع مؤسساتنا بواقع أكثر استقراراً لتؤدي خدماتها ودورها التكاملي الرقابي فيما يخدم المصلحة المجتمعية ويحقق تغييرات نحو الأفضل، ونتطلع إلى جهاز قانوني فاعل، وإقرار قوانين موحدة تتواءم مع ما وقعت عليه دولة فلسطين من اتفاقيات دولية تكفل حقوق أبناء شعبنا الفلسطيني».

وتعزيز حقوق الإنسان في الدول العربية، من خلال التعاون والمشاركة وتبادل الخبرات والتركيز على مساندة ودعم المؤسسات الوطنية العربية لرفع تصنيفها أو الحفاظ على تصنيفها المتقدم لدى لجنة الاعتماد الفرعية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان». مؤكداً سعيه الهيئة لتقوية دور الشبكة ورفع ثقل المؤسسات الوطنية العربية في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما يساهم في طرح قضايا العربية بقوة، ويؤدي في النتيجة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقتنا العربية.

وأوضح أن رئاسة الشبكة من شأنها إعادة الاعتبار لقضايا حقوق الإنسان ومكانتها في فلسطين، وستكون فرصة للقيام بأنشطة مختلفة سواء من خلال أجسام الأمم المتحدة والتجمعات الدولية أو الإقليمية، وستساهم بما تملك من كفاءة في رفع قدرات الأعضاء الآخرين في الشبكة وتقديم المساعدة لكل من يحتاج منها خاصة من هم في طور النشأة.

وأردف المفوض العام: «لقد رسخت الشبكة العربية مكانة مميزة لها في المشهد الحقوقي العربي وساهمت بشكل واضح في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية العربية، ورفع قدراتها بما يمكنها من القيام بدورها وتحقيق رسالتها، وبتولينا رئاسة الشبكة نتطلع إلى العمل مع الأمانة العامة ومع أعضاء الشبكة للاستمرار في البناء على ما تمت مراكمته من إنجازات خلال السنوات الماضية وتنفيذ خطة العمل التي تم إقرارها من قبل الجمعية العامة للشبكة».

أعباء كبيرة وتحديات لا تنتهي..

لقد تم اختيار مفوض عام الهيئة من قطاع غزة في الدورة الحالية لمجلس المفوضين تأكيداً على وحدة المؤسسة والوحدة السياسية لغزة والضفة، لكن بفعل الاحتلال فإن المهمة باتت أكثر صعوبة بفعل عامل البعد والانقطاع وعدم القدرة على التواصل بسبب العامل الجغرافي والمنع بسبب الاحتلال. فمهام المفوض تتعلق بكل ما يصدر عن





بالتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين على تأسيسها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تتسلم رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

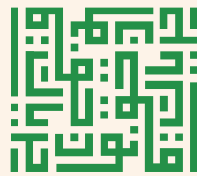
لمنظومة الحقوق والحريات، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالتوعية والتدريب، لتصبح تلك الثقافة جزءاً من النسيج القيمي للثقافة الفلسطينية.

وجرى تسليم الرئاسة من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، إلى الهيئة المستقلة بمشاركة المؤسسات الأعضاء في الشبكة، وشخصيات رسمية وحقوقية عربية ودولية وفلسطينية، وسفير دولة فلسطين في القاهرة السيد ذياب اللوح، وممثلين عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وإدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية.

وتتمثل مهام الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز دور المؤسسات الوطنية للمساهمة في حماية حقوق الانسان في الدول العربية واحترامها، وحث الدول على التفاعل مع هيئات المعاهدات الدولية والاقليمية لحقوق الانسان، والتي تسعى لدعم عمل المؤسسات الوطنية في إطار التعاون الاقليمي وابرار وتشجيع روح المواطنة واحترام حقوق الانسان،

تسلمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خلال اجتماع الجمعية العامة السادسة عشرة للشبكة العربية الذي عُقد بتاريخ ٤-٥ ديسمبر ٢٠١٩ في جمهورية مصر العربية « القاهرة» بسبب تعذر عقده في القدس عاصمة دولة فلسطين، بمشاركة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ممثلة بمفوضها العام الأستاذ عصام يونس ومديرها العام الدكتور عمار الدويك، وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة الدكتور فيحاء عبد الهادي، والأستاذ عصام عاروري، والمستشار سلامة بسيسو، وعدد من موظفي الهيئة.

ويأتي ترأس الهيئة المستقلة للشبكة بالتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها بصفتها الهيئة الوطنية والدستورية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين، استناداً للقانون الأساسي الفلسطيني، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، دون تجزئة أو انتقاص من عالميتها، لمراقبة مدى امتثال السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها لتلك المعايير، من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات وتلقي الشكاوى، ومتابعتها، والتدخل القضائي، ومراجعة التشريعات لضمان مواءمتها



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

تم اختيار (سياسة العقوبات الجماعية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، عنواناً لاجتماع الجمعية العامة السادسة عشرة لهذا العام، وذلك تنفيذاً لتوصيات الجمعية العامة السابقة ومؤتمر الشبكة العربية حول القضية الفلسطينية بإطار تبني الشبكة للقضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق أبناء شعبنا بفعل إجراءات الاحتلال.

حيث تعتبر العقوبات الجماعية المحظورة بموجب القانون الدولي واحدة من أشد انتهاكات حقوق الإنسان جسامة وتأثير على حالة حقوق الإنسان الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي ترقى لتعتبر جرائم حرب، ولا تمس بقدرة الإنسان الفلسطيني على التمتع بمجمل الحقوق الأساسية التيضمنتها مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهدفت إلى فضح الممارسات الإسرائيلية على المستويين الدولي والإقليمي والضغط الجاد على دولة الاحتلال في سبيل وقف تلك الممارسات اليومية المنهجة بحق الإنسان الفلسطيني وتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني في هذا الخصوص.

وقد اختتمت الشبكة العربية في القاهرة، أعمال اجتماعها الذي استمر على مدار يومين، ببيان ختامي تمت الإشارة خلاله إلى أهمية دعم وتعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني، وتفعيل اللجوء للآليات غير التعاقدية والمقررين الخاصين، وتقديم الشكاوى حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على تفعيل وتعزيز القانون الدولي بهذا الشأن.

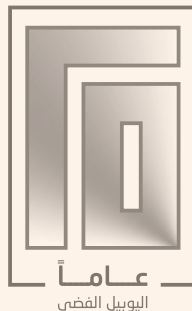
وأكد رئيس الشبكة العربية، ومفوض عام الهيئة الأستاذ عصام يونس على عمل كل ما يلزم لتنفيذ خطط وبرامج الشبكة بالتعاون مع الأمانة العامة، مثمناً كل الجهود التي بذلت من أجل تسهيل انعقاد هذا الاجتماع الذي يأتي في سياق عملية متواصلة لتعزيز دور الشبكة في تعزيز حقوق الإنسان، في ظل واقع شديد الصعوبة تعيشه الشعوب العربية.

إضافةً إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقيات التي صادقت عليها الدول العربية، كما تحرص الشبكة العربية على تشجيع الانضمام الى الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بحقوق الانسان والإسهام في اعمال مقتضياتها ومواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقيات التي صادقت عليها الدول العربية.

وخلال فعاليات اجتماع الجمعية العامة، أشار الأستاذ عصام يونس مفوض عام الهيئة إلى ضرورة تعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان والقانون الدولي، والتمسك بها في ممارستنا على الصعيد المحلي وفي علاقاتنا الخارجية في ظل الظروف والتحديات الصعبة التي تعصف بالمنطقة العربية، ووجود إدارة أمريكية تعلن صراحة عدائها للقانون الدولي وتكبتها للشرعية الدولية، وانحيازها الكامل لدولة الاحتلال، الأمر الذي ستعكف الشبكة على القيام به لصون الحقوق والحريات في المجتمعات العربية وتحديداً في فلسطين التي لا تزال تعاني ويلات الاحتلال الإسرائيلي.

من جهته، شدد الأستاذ محمد فايق رئيس المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان على أن الهيئة تتسلم رئاسة الشبكة في ظرف بالغ التعقيد، حيث اتخذت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية العديد من الإجراءات المتعارضة مع قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة سدت الطريق تماماً أمام أي حلول سلمية للقضية الفلسطينية وذلك بقرار الولايات المتحدة الأخير الذي اضى الشرعية على بناء المستوطنات في الضفة الغربية وإلغاء حل الدولتين، ولهذه الأسباب كان من المهم ان تتولى الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في فلسطين رئاسة الشبكة لتكثيف الجهود في الدفاع عن حقوق الانسان.

وكما جرت العادة فإن الشبكة وخلال اجتماع جمعيتها العامة السنوي تختار موضوعاً يشكل اهتماماً للمؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية، وبناءً عليه





في حوار خاص بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

الدكتور عمار الدويك:

الهيئة تشكل مرجعية ونموذجاً في المنطقة العربية بمجال حقوق الإنسان

**نستقبل نحو ٣٠٠٠ شكوى سنوياً بحق الجهات الرسمية
مرجعيتنا في التعاطي معها القانون الفلسطيني**

هذا الحوار لبرنامج "لقاء خاص" عبر تلفزيون فلسطين مع الإعلامية نجود عريقات بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس الهيئة. ويعتبر هذا الحوار استكمالاً لحوار الدكتور عشاوي الذي تناولت فيه مرحلة التأسيس وما رافقها من تحديات وصعوبات. ويندرج هذا البرنامج ضمن التعاون المشترك ما بين الهيئة والإعلام الرسمي.

مكاتب الهيئة وطبيعة عملها

حول عدد المكاتب وطبيعة عملها يقول الدكتور الدويك، يوجد لدينا ٣ مكاتب في الضفة الغربية (جنوب، وسط، وشمال الضفة)، وفي قطاع غزة مكتبين (مكتب بمنطقة غزة والشمال، ومكتب بجنوب قطاع غزة)، أيضا نحن لدينا باحثين وباحثات ميدانيين يمكن أن يصلوا المواطنين، ولدينا قدرة وصول لجميع مراكز الاحتجاز والتوقيف التابعة للأجهزة الرسمية الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة، نزورها بشكل دوري ومنتظم، نحن نفّذ بالسنة حوالي ١٢٠٠ — ١٣٠٠ زيارة لمراكز الاحتجاز والتوقيف والنظارات حتى مستشفى الأمراض العقلية لأنه من الممكن أن يتعرض شخص للعزل والحجز، ونزور أيضا البيوت الآمنة للنساء المعنفات، ونزور بيوت اصلاحيات الأحداث واي مكان من الممكن أن تحتجز به حريات المواطن، نقوم بزيارته بشكل منتظم ودوري، بالإضافة لذلك الهيئة لها صفة «ديوان المظالم»، نحن نستقبل الشكاوي على الأجهزة الرسمية بمعدل ٢٥٠٠ — ٣٠٠٠ شكوى بالسنة، ونقوم بمعالجتها مع الجهات ذات الاختصاص وفق إجراءات معتمدة لدينا، وأحيانا كثيرة نصل الى حلول مرضية للمواطن وللهيئة، وأحيانا يتم اعادة الحقوق لأصحابها وإنصاف الضحايا، ووقف الانتهاك أو اتخاذ الإجراءات بحق المنتهكين، أو تصحيح بعض السياسات والإجراءات نتيجة تدخلات الهيئة، الهيئة أيضا تقوم بمتابعة السياسات والتشريعات التي تصدر عن الحكومة وعن المجلس التشريعي وضمان انسجامها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، الكثير من التشريعات التي صدرت كان لنا دور في تقديم استشارة قبل اصدارها أو اذا وجدنا بعد اصدارها انها تتعارض مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان نحن نعرضها وننتقدتها بشكل علني الى أن يتم تعديلها ومثال على ذلك قانون الجرائم الإلكترونية الذي صدر بسنة ٢٠١٧ نحن ونقابة الصحفيين وبعض من مؤسسات المجتمع المدني دخلنا بحوار مع الحكومة الى أن عدّل القانون بسنة ٢٠١٨، وما زال عندنا مجموعة ملاحظات عليه.

سؤال: في اللقاء الماضي تحدثنا مع الدكتورة حنان عشراوي حول الفكرة والتأسيس للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والبدليات، الاجتماع الأول كان في مدينة القدس، لتحدث طبيعة العمل بعد توسع الهيئة في مختلف المحافظات.

جواب: الهيئة وكما أوضحت الدكتورة حنان عشراوي، هي مؤسسة وطنية رسمية لحقوق الإنسان وهذا شكل من مؤسسات موجود حاليا في حوالي أكثر من ١٠٥ دول حول العالم حوالي ١٥ دولة عربية انشأت مؤسسات وطنية، ونحن في فلسطين كنا من أوائل الدول التي انشأت مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، والشهيد ياسر عرفات وقع مرسوم انشاء الهيئة عندما كان متواجداً في تونس قبل العودة الى أرض الوطن في سنة ١٩٩٣، والهيئة باشرت عملها سنة ١٩٩٤ وكان واضحاً من ذلك هم توجيه رسالة للعالم والفلسطينيين في الداخل بأن الدولة الفلسطينية قادمة وستكون محكومة بمبادئ حقوق الإنسان وتحترم كرامة المواطن، الهيئة بدأت عملها كمكتب صغير بالقدس ثم انتقلت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وأسست مكاتب لها وتم فتحها في ١٩٩٨ — ١٩٩٩ لكن عمل الهيئة بدأ منذ اليوم الأول لبدأ عمل الاجهزة الرسمية في السلطة الوطنية وكان لها تفاعل جدي مع المجلس التشريعي، عندما كان هناك مجلس تشريعي، وكانت تساعد في صياغة القانون وهناك الكثير من قوانين اليوم في فلسطين، كان للهيئة دور في المساهمة في تشكيلها واخراجها بالشكل النهائي، مثل قانون الاجتماعات العامة، قانون الجمعيات، قانون السلطة القضائية، قانون الاستشارات الجزائية، الكثير من القوانين المهمة والتي تحكم حياتنا ونعتبرها فلسطينيا قوانين متقدمة وعصرية مقارنة مع منطقتنا العربية، الهيئة كان لها دور كبير جدا في المجتمع الفلسطيني، الهيئة استمرت بالعمل رغم الانقسام ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها بعد الانقسام.



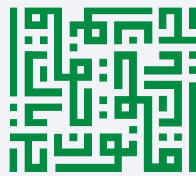
الشكاوى والانتهاكات

تجاوب الأجهزة الرسمية

وحول طبيعة الشكاوى والانتهاكات التي تتابعها الهيئة، يقول الدكتور الدويك، حتى نهاية شهر تشرين أول ٢٠١٩، كان لدينا ٢٢٠٠ شكوى، حوالي ٦٠٪ منهم تتعلق بالأجهزة الأمنية أو أجهزة انفاذ القانون والمحاكم والنيابة العامة و٤٠٪ تتعلق بمؤسسات عامة رسمية أخرى، الشكاوى تتعلق بجميع أشكال وبنود قضايا حقوق الإنسان كما هي واردة في الباب الثاني من القانون الفلسطيني ممكن تتعلق بحرية الرأي والتعبير وبحرية العمل الصحفي والحق في محاكمة عادلة، سوء المعاملة، التعامل مع التجمعات السلمية، الحق في إجراء محاكمة عادلة، الحق أن يكون للشخص محامي والاتصال بالعائلة، من خلال زيارتنا لمركز الاحتجاز والتوقيف الكثير من المواطنين يقدمون لنا الشكاوى، ونقوم بحلها مع الجهات الرسمية مثلاً ممكن ان يكون مواطن اثناء توقيفه يشتكي بان لم يسمح له الاتصال بمحامي، ممكن حل موضوع الشكاوى مع مدير السجن مباشرة أو مع مدير الجهاز الأمني في المحافظات التي يتواجد بها الموقوف، بعض القضايا تنتظر مراسلة قيادة الجهاز، قضايا أخرى نلجأ بها للنيابة العامة، وأخرى نلجأ فيها للقضاء، مثلاً يوجد قضية مؤخراً حجب المواقع الإلكترونية، نحن ونقابة الصحفيين توجهنا للقضاء الفلسطيني وطالبنا المحكمة بالتراجع عن قرار وقف الحجب، والمحكمة أحالت الموضوع للمحكمة الدستورية والآن ننتظر قرار المحكمة الدستورية، هناك قضايا أخرى مثلاً توقيف أحد المدونين والصحفيين بغزة تم تقديم محاكمة ومحاولة للمحاكمة فوقفناها إلى ان صدر قرار بالإفراج، هذه السنة قمنا بمتابعة الكثير من القضايا للأشخاص الذين تمت إحالتهم للتقاعد قصراً، حصلنا على قرارات محكمة العدل العليا المهمة لبعض الأشخاص الذين اعيدوا إلى عملهم بناءً على هذه القرارات ايضاً نحن بحوار مع الحكومة حول موضوع إعادة النظر في قرارات إحالة بعض الموظفين للتقاعد القسري.

وفيما يتعلق بتجاوب الحكومة والأجهزة الرسمية مع عمل الهيئة، يبين المدير العام للهيئة، بأن هناك تعاون واستجابة من جميع مستويات الحكومة والمستوى الرسمي والأجهزة الأمنية مع الهيئة، الاستجابة تأخذ عدة أشكال من ضمنها، إمكانية الوصول لمراكز الاحتجاز بسهولة نسبية، عن طريق مراسلات تقديمها وتلقى عليها ردود خطية، في كثير من المراسلات تكون هناك إجراءات وتحقيق في القضايا التي نثيرها، وترتيب لقاءات بسهولة مع الكثير من كبار المسؤولين والأجهزة الأمنية، وناقش القضايا معهم ونجد حلول لبعضها، والناقش عادة يكون بانفتاح كبير وبصراحة متناهية، أيضاً التعاون يأخذ شكل تقديم معلومات للهيئة في قضايا معينة حتى من الممكن أن تكون حساسة، مثلاً نحن حققنا في وفاة شخص في إحدى مراكز الإصلاح والتأهيل، النيابة العامة تعاونت معنا وسمحت لطبيب من الهيئة أن يشارك في التشريح، وتم اطلاقنا على كافة التحقيقات وملفه الطبي، والتقىنا بالمساجين الذين كانوا معه وبإدارة السجن، فكان هناك تعاون إلى أن قدمنا تقريرنا ونشرناه.

وفيما يتعلق بالمرجعية التي تحكم علاقة الهيئة مع الأجهزة الرسمية، يقول الدكتور الدويك، المرجعية بيننا وبين أي مؤسسة رسمية هو القانون الفلسطيني، مثلاً إذا صدر قرار من المحكمة بالإفراج عن شخص، يفترض أن يستجيب الجهاز الأمني ويفرج عنه فوراً، في حالات لم يكن هناك إفراج فوري، نطلب تدخل النيابة العامة بسبب الامتناع عن تنفيذ قرارات المحاكم وهو جريمة، وعادة النيابة العامة تتدخل، يمكن أن نتحدث مع قادة الجهاز أو وزير الداخلية، أي نمارس كل ما نستطيع من ضغط بأدواتنا القانونية أو من خلال التواصل، وأحياناً نصل إلى إصدار بيانات صحفية في بعض الحالات إن لم يكن هناك تعاون كافي، ولكي أكون صريحاً، ليست كل القضايا تصل لنتيجة مرضية، خاصة تلك التي تتعلق جذورها بالانقسام السياسي، حالة الانقسام أثرت سلباً على حالة حقوق الإنسان والكثير



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم



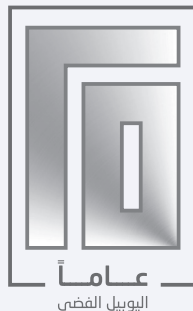
نعتبر أن حركة حماس في قطاع غزة بما انها تحكم، إذا عليها مسؤولية قانونية تجاه المواطنين، تتحمل مسؤولية الأشخاص الذين تحتجزهم، وبالتالي نحن على هذا الأساس نتعامل معهم، ونحن نقدم النصيحة حتى في حالات سوء المعاملة والتعذيب، نجري حواراً مباشراً، مع المسؤولين في قطاع غزة.

برامج التوعية والتدريب التي تنفذها الهيئة لأصحاب الواجب والمواطنين، نحن نعمل مع الأجهزة الأمنية والأجهزة الرسمية لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، نقوم بعمل تدريب للأجهزة الأمنية والشرطة والمخابرات في المعايير الدولية وكيفية التعامل مع المحتجزين أو في استخدام القوة أو في إجراءات المحاكمة العادلة أو في ضمانات الموقوفين، أيضاً نتعاون مع

من القضايا جذورها مرتبطة بالانقسام ما لم يتم انهاء الانقسام، للأسف قد تستمر هذه الانتهاكات. فالانقسام أثر على حالة حقوق الإنسان.

متابعة قضايا حقوق الإنسان في قطاع غزة، حول هذا الموضوع يقول مدير عام الهيئة، نحن لدينا مكتب في قطاع غزة، يستقبل الشكاوى بحق الأجهزة التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، نستقبلها ونحاول حلها، هناك تعاون وأحياناً نواجه صعوبات في عام ٢٠١٩ تعرضت طواقمنا للاعتداء من قبل الأجهزة الأمنية بقطاع غزة أثناء متابعتهم لحراك

بدنا نعيش، ولاحقاً تم تقديم اعتذار، لكن لا شك ان هذا ترك ظلاله على العلاقة في قطاع غزة، نحن نحاول تقديم النصيحة دائماً كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ونطلع الجهات المسؤولة، ونحن



العنصرية الإسرائيلية وتوثيقها، هناك عمل وهناك تكامل أحيانا مع المؤسسة الرسمية خاصة مع وزارة الخارجية في الخارج والمحافل الدولية.

فنحن لدينا مجتمع مدني قوي ونفتخر به كفلسطينيين والهيئة يعتبرها الناس مجتمع مدني بسبب مواقفنا التي بها احيانا نبرة انتقاد عالي لبعض السياسات والممارسات الرسمية، الناس يعتقدون أننا مؤسسة مجتمع مدني، نحن مؤسسة وطنية رسمية، ووجودنا في تصنيف الأمم المتحدة رقم ١ بمعنى أننا نلتزم بمبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، النظام الوطني الفلسطيني يقبل بوجود مؤسسة وطنية رسمية تحظى بهذا الهامش الكبير جدا في العمل واتخاذ مواقف في كثير من الحالات تكون مواقف ناقدة لكنها ضمن النظام السياسي وضمن نظام الدستور وضمن أطر منظمة التحرير والشرعية الفلسطينية، لكننا مستقلين وننتقد ونزور ونصدر تقرير سنوي صريح جداً لا يوجد فيه مجاملة، ويتضمن توثيقاً لكافة الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني بكل صراحة، وهذا مؤشر على أن النظام السياسي الفلسطيني يسمح ويتيح ويقبل ويشجع أن تكون لدينا مؤسسة وطنية فلسطينية بهذه القوة.

استقلالية الهيئة

يقول الدكتور الدويك، أستطيع القول ومن موقعي وخبرتي مع الهيئة، أن لا أحد يتدخل بالهيئة ولا أحد يحاول فرض مواقفه عليها، عندما تصدر مواقف ناقدة لا أحد يراجعنا، قراراتنا تتخذ ضمن الأطر المؤسساتية للهيئة، لدينا مجلس مفوضين يتم اختياره بطريقة مفتوحة من خلال الإعلان بالصحف وتشكيل لجنة مستقلة للاختيار وهو مجلس متنوع فيه تمثيل مناسب للمرأة للصفة وغزة وللفلسطينيين في مناطق الـ ٤٨، والشتات ويأخذ أيضا بعين الاعتبار التخصصات والتوجهات المختلفة في المجتمع الفلسطيني، فالمؤسسة لها هامش كبير بالعمل باستقلالية وحرية ولا أحد يتدخل بعملها، على العكس نجد تعاوناً

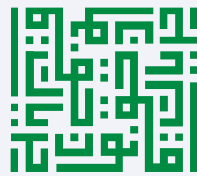
وزارة التربية والتعليم، لدينا قرار صدر مؤخراً، بمراجعة المناهج من منظور حقوق الإنسان، ونحن نعمل أيضا مع المجتمع المحلي ومع المواطنين ومع مؤسسات المجتمع المدني على التدريب في قضايا متخصصة مثل، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وموضوع حقوق المرأة، ونحاول من خلال باحثينا الميدانيين أن نسعى إلى الوصول للتجمعات السكنية خاصة في المناطق المهمشة، واطلاعهم على عمل الهيئة، نعمل بالشراكة مع مؤسسات أخرى لأنه يوجد الكثير من المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان ونحن لا نريد أن يكون هناك تضارباً أو تكرار في العمل، نريد محاولة تشبيك التحالفات بحيث يكون هناك توزيع للأدوار.

مؤسسات المجتمع المدني وطبيعة

العلاقة معها

يوضح الدكتور الدويك، أنه وبشكل عام نحن بفلسطين نفخر أن لدينا مجتمع مدني قوي ومتنوع وفعال، ويعتبر من أقوى المجتمعات المدنية بالمنطقة العربية، وكان لها دور كبير جدا في تقديم الخدمات قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وله دور الآن في تقديم الخدمات وأيضا في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي أو في التعامل مع السلطة بموضوع تغيير السياسات والتأثير بها، مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية تحظى باحترام دولي كبير سواء الهيئة المستقلة أو مؤسسات المجتمع المدني مثل مؤسسة الحق ومركز القدس للمساعدة القانونية ومركز الميزان، وهي مصدر مهم للمعلومات حول الانتهاكات التي تحصل من قبل الاحتلال، وقدمت توثيقاً مهماً ومهني عالياً جدا للمحكمة الجنائية الدولية في ملفات حول الحروب على قطاع غزة، والاستيطان، والأسرى والدفاع عن الراضي ومواجهة

هدم البيوت، حملة استرداد جثامين الشهداء، كلها مؤسسات أهلية فلسطينية تقود هذه الحملات محليا ودوليا وعربيا، مناهضة عقوبة الإعدام، مناهضة



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

على الانتهاكات الاسرائيلية، اغلب الوفود رسمية برلمانية ووزارة خارجية اي وفود خارجية تزور فلسطين دائماً الهيئة على رأس عملها في الزيارات فنحن داذما نبرز الانتهاكات الاسرائيلية وتأثيرها على قدرة دولة فلسطين في ايفائها بالالتزامات حقوق الانسان.

رئاسة الهيئة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

نحن أعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية وانتخبنا هذه السنة لرئاسة الشبكة التي بها ٥١ دولة عربية وهي مؤسسات مهمة على الصعيدين العربي والدولي، وترؤسنا للشبكة يتيح لنا الفرصة بابرار القضية الفلسطينية وخاصة في ظل محاولات تهيمش القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية ومحاوله تصفية القضايا الرئيسية في القضية الفلسطينية ومحاوله شطب البند السابع من أجندة مجلس حقوق الإنسان ومحاولات بعض العواصم العربية بالانفتاح والتطبيع مع الاحتلال، فدورنا مهم جداً من خلال علاقاتنا مع المؤسسات الوطنية العربية في التركيز على الانتهاكات الاسرائيلية في إبرازها، وتنظيم نشاطات حول هذا الموضوع، وأيضاً علاقتنا مع المؤسسات الوطنية العربية في التصويت لدولهم في مجلس حقوق الإنسان، وأيضاً بالمراسلات وإبراز القضية الفلسطينية.

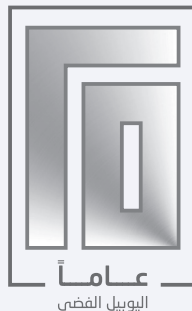
الشبكة وقفت معنا في كثير من القضايا، مثلاً في قضية إضراب الأسرى، الشبكة كان لها دور كبير في الحملة التي نظمها المؤسسات الفلسطينية لإبراز قضية الأسرى وترؤسنا للشبكة هو إعراف بدولة فلسطين وبالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية عربية رائدة، نحن شاركننا بمؤسسات وطنية عربية خاصة حديثة الإنشاء، والهيئة تعتبر مرجعية ونموذج بالمنطقة العربية في هذا المجال، وهذا يصب في تعزيز مكانة فلسطين عربياً ودولياً ونحن نفتخر بأننا انتُخبنا ونأمل أن يكون لنا اسهامات ودور ايجابي خلال فترة ترؤسنا للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

من قبل المؤسسات الرسمية، والتعاون لا يعني بالضرورة أن نصل إلى نتائج مرضية، ونحن نأمل أن نصل إلى نتائج مرضية. يوجد لديها مرجعية القانون الاساسي والمرسوم الرئاسي ويوجد لديها ايضا نظام داخلي متطور جدا وينظم جانب عمل الهيئة من حيث عملية اختيار المفوضين وانتخاب المدير العام وصلاحياته وكيفية تعيين الموظفين وعمل الهيئة واتخاذ القرار فيها.

انتهاكات الاحتلال ودور الهيئة في فضحها دولياً

أنا راضي عن الجهد الذي نقوم به فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية وأيضاً فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام، الانتهاكات الإسرائيلية من الحجم بحيث لا تستطيع مؤسسة منفردة ان تتعامل معها، الاحتلال الإسرائيلي ينتهك كل جانب من جوانب حياتنا، لدينا هيئة الأسرى والمحررين متخصصة في متابعة أكثر من ٦٥٠٠ أسير في سجون الاحتلال بظروف إنسانية صعبة، موضوع الجدار ومصادرة الأراضي وهدم المنازل لدينا هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ومن المؤسسات المتخصصة في موضوع الجدار، نحن نتابع انتهاكات الاحتلال من عدة جوانب، رصد تأثير الاحتلال على قدرة الأجهزة الرسمية الايفاء بالتزاماتها بحقوق الإنسان، كيف يؤثر مثلاً الاحتلال على وزارة الصحة في توفير الحق بالصحة للمواطنين، نحن نقدم شهادات لجميع لجان التحقيق التي تشكلها الأمم المتحدة والمقررين الخواص، سواء المقرر الخاص المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة، أو المقررين الخواص المعنيين بحقوق أخرى متخصصة. وتقدم الهيئة شهادات أمام مجلس حقوق الإنسان الذي يجتمع مرتين بالسنة وفي كل جلسة بعد كلمة سفيرنا رئيس بعثة فلسطين بالأمم المتحدة، تكون

كلمة الهيئة وعادة تكون مداخله وكل مداخلاتنا في مجلس حقوق الانسان تكون حول الانتهاكات الاسرائيلية، وفي تقارير الظل التي نقدمها لجان تعاقدية بالأمم المتحدة تركز كبير عليها





تعريف بالهيئة ونطاق عملها

تحتفل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيسها (اليوبيل الفضي)، فقد أصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله، بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣٠، مرسوماً رئاسياً بإنشائها، ونشر لاحقاً في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية)، تحت رقم (٥٩) لعام ١٩٩٥.

نطاق العمل وحدود الصلاحيات

بموجب القرار تحددت مهام ومسؤوليات الهيئة على النحو التالي: «متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية». وترك المرسوم الرئاسي للهيئة مهمة وضع نظامها الأساسي بما يضمن استقلالها وفعاليتها. وقد بدأت الهيئة تمارس نشاطاتها في بداية عام ١٩٩٤، وكان مفوضها العام الأول الدكتورة حنان عشراوي، صاحبة الفكرة والمحرك الأول لتأسيسها.

ونصت المادة (٣١) من القانون الأساسي الفلسطيني، الذي أقره المجلس التشريعي عام ١٩٩٧، وصدر ونشر في الوقائع الفلسطينية عام ٢٠٠٢، على أن: «تشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها، وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية، والمجلس التشريعي الفلسطيني». وبالرغم من عدم إقرار وإصدار القانون المذكور حتى اللحظة، لكن الهيئة تعمل، وبشكل واضح، استناداً إلى المرسوم المذكور أعلاه لحين إقرار قانون الهيئة.

علاوة على ذلك تقوم الهيئة بصفتها، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وديوان للمظالم، بمتابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتسع نطاق عمل الهيئة ليشمل التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، والشكاوى التي يقدمها المواطنون بشأن الانتهاكات المتمثلة بحقوق الإنسان، والتي تقع على المواطن من قبل السلطة التنفيذية، ونشر الوعي القانوني والرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية، ومدى مواءمتها للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

عضوية الهيئة في المؤسسات الدولية والإقليمية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان هي الهيئة الوطنية الفلسطينية التي تعنى بحقوق المواطن الفلسطيني، فعلى الصعيد الإقليمي ترأس الهيئة الدورة الحالية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورتها الحالية (٢٠١٩). أما على الصعيد الدولي فتتمتع الهيئة بالعضوية الكاملة في اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وحافظت على تصنيف أ منذ عدة سنوات، كما تتمتع بعضوية منتدى آسيا والمحيط الهادي للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان.

الرؤية: مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان لتصبح جزءاً من نسيجه الثقافي.

الرسالة: تقوم الهيئة بصفتها الهيئة الوطنية والدستورية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، استناداً للقانون الأساسي الفلسطيني، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، دون تجزئة أو انتقاص من عالميتها، لمراقبة مدى امتثال السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها لتلك المعايير، من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات وتلقى الشكاوى، ومتابعتها، والتدخل القضائي، ومراجعة التشريعات لضمان مواءمتها لمنظومة الحقوق والحريات، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالتوعية والتدريب، لتصبح تلك الثقافة جزءاً من النسيج القيمي للثقافة الفلسطينية، وذلك بواسطة برامج فاعلة وعمل كفؤ وقادر على الاستمرار.

القيم الأساسية

١. المصادقية: ستضمن الهيئة الدقة في جميع تقاريرها، والأمانة اتجاه جميع الأفراد، وستضمن أيضاً عناصر المصادقية المؤسسية الرئيسة. ستعامل بانفتاح وصراحة في جميع معاملاتها مع الحكومة، والجمهور، والمانحين، والمؤسسات الشريكة، وجميع الجهات



الخدمات التي تقدمها الهيئة وكيفية الاستفادة منها

١. تلقي ومتابعة شكاوى المواطنين، الفردية أو الجماعية، المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان أو الاعتداء على الحريات العامة التي تقع في مناطق السلطة الوطنية من قبل الأجهزة الأمنية والمؤسسات والهيئات الرسمية وشبه الرسمية، وذلك عن طريق إجراء التحريات وجمع المعلومات والبيانات اللازمة، ومتابعتها مع الجهات المعنية والعمل على تسويتها وإزالة آثارها بالسرعة الممكنة.

يمكن لجميع المواطنين تقديم الشكاوى والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الهيئة من خلال:

- زيارة مقر الهيئة الرئيس بمدينة رام الله.
- زيارة مكاتب الهيئة المنتشرة في مختلف محافظات الوطن والمدن الرئيسية (العناوين ووسائل الاتصال مبينة أدناه).
- التواصل مع باحثي الهيئة الميدانيين.
- زيارة الموقع الإلكتروني وتقديم الشكاوى من خلاله. www.ichr.ps

٢. رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على المواطن الفلسطيني.

٣. تقديم المشورة للجهات الرسمية وحثها على إجراء التصحيحات اللازمة لتضمين مبادئ حقوق الإنسان للخطط والموازنات الحكومية.

٤. مراقبة مدى امتثال السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها للقانون الأساسي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٥. التدخل القضائي عن طريق تقديم رأي استشاري، وإقامة دعاوى في قضايا تتعلق بحقوق الإنسان.

٦. مراجعة القوانين الفلسطينية ومشاريعها، لضمان توافقها مع القانون الأساسي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

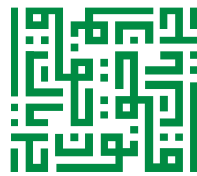
المهتمة باستثناء معلومات الممتلكات، والمسائل الخاصة بموظفيها، ستبقى تقارير الهيئة متميزة بالدقة والمصداقية، والإنصاف، والبعد عن التحيز والتأثر بمن هم في دائرة السلطة. وسيبقى عملها قائم على أساس معايير حقوق الإنسان الدولية لا على مصالح حكومات و/ أو مجموعات محددة.

٢. النزاهة والمساءلة: تتميز الهيئة بأعلى درجات النزاهة من حيث الإدارة، والخدمات، والتقاضي، والتدريب، والتدخلات والبرامج الأخرى، وتربط كل ما تقوم به مباشرة بمهمتها، وتحفظ، وتعد التقارير الخاصة بسجلاتها، بدقة سواء كانت هذه التقارير مقدمة للحكومة، المانح، أو أي طرف ثالث آخر. كما تخضع للمساءلة حول أعمالها، وقراراتها أمام الحكومة، والمانحين، والناس الذين تقدم خدماتها لهم، وأعضاء فريق عملها، والجمهور العام أيضاً.

٣. السرية: تُسخر الهيئة نفسها للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بأفضل الطرق والوسائل، حسب أفضل الممارسات الدولية، ومعايير حقوق الإنسان، مستغلةً منهجاً يقوم على أساس خدمة الجمهور، ففي الوقت الذي تحافظ فيه على السرية الخاصة بالشخص المعني، تعامل الجميع بكل احترام وكرامة. تقدم الهيئة دعمها ومساندتها لجميع الأفراد والجماعات الذين عانوا من انتهاكات حقوق الإنسان.

٤. التسامح: تُقيم الهيئة وزناً كبيراً للصبر وانفتاح العقل على أساس نظرية الاستماع لوجهات النظر المختلفة، مسترشدةً بالتسامح والشعور مع الآخرين. سيتم تدريب جميع موظفي الهيئة على تقبل جميع الناس، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كما هم وليس كما نريدهم أن يكونوا.

٥. المساواة: ستعامل الهيئة كل شخص وجميع الحالات بالتساوي بغض النظر عن العمر، الجنس، اللون، الدين، الوضع الاجتماعي والمهني، القومية، الانتماء وغير ذلك. ستستمر في معاملة انتهاكات حقوق الإنسان حسب المعايير الدولية بغض النظر عن مرتكبيها، وضحاياها.



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم

دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات: تراقب التشريعات السياسات والخطط والموازنات الحكومية من خلال قراءتها وتحليلها من منظور حقوق الإنسان للوقوف على مدى مراعاتها لحقوق الفئات والمناطق المختلفة وخاصة المهمشة، واتباعها لمعايير حقوق الإنسان استناداً لمبدأ المساواة وعدم التمييز ومضمون الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما تقوم الدائرة بالرقابة على التشريعات المختلفة «مشاريع قوانين، قرارات بقوانين، قرارات وزارية» ومراجعتها وتحليلها من منظور حقوقي بغية ادماج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في هذه التشريعات. الأدوات التي تستعملها الدائرة في المراجعات الحقوقية: التقارير السنوية. التقارير القانونية. التقارير الخاصة. المذكرات القانونية لأصحاب الواجب. التقرير التحليلي الدوري للموازنة العامة. علاوة على عقد وتنظيم جلسات النقاش وورش العمل ولقاءات مع صناع القرار. كما وتشرف الدائرة على مكتبة الهيئة التي تمثل إحدى أدوات نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان من خلال توفيرها للمراجع والمصادر القانونية والحقوقية المختلفة للعاملين في المكتبة والباحثين وراسمي السياسات.

دائرة التحقيقات والشكاوى وتقصي الحقائق: تتابع دائرة التحقيقات والشكاوى وتقصي الحقائق الشكاوى التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان مع الجهات الرسمية (المدنية والأمنية) سواء كانت عامة أو شبه عامة، كذلك تتابع رصد وتوثيق الانتهاكات الداخلية وإصدار التقارير الشهرية والدورية حول تلك الانتهاكات، إضافة إلى ذلك تتابع الهيئة عملية زيارة مراكز الاحتجاز ودور الإيواء والحماية وإعداد التقارير حول تلك الزيارات. وكذلك إعداد تقارير تقصي حقائق في حالات وقضايا محددة من خلال تسليط الضوء على الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الجهات الرسمية والخروج بتوصيات واستنتاجات موجهة لتلك الجهات. كما تشرف الدائرة على قاعدة نظم المعلومات المتعلقة بالشكاوى وزيارة مراكز الاحتجاز والرصد والتوثيق.

٧. متابعة السياسات والخطط والبرامج التي تعدها المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، لضمان توافقها واحترامها لحقوق الإنسان الفلسطيني.

٨. تثقيف المواطنين الفلسطينيين بشأن حقوقهم وحرياتهم، وآليات حمايتهم من الانتهاكات من خلال برامج تدريبية وحملات توعوية.

الإدارة العامة والهيكل التنظيمي

تشكل الإدارة العامة للهيئة من المدير العام الدكتور عمار الدويك الذي يقود الهيئة بطاقم مكون من (٦٨) موظفاً وموظفة، (٢٤) موظفة و (٤٤) موظفاً، تعمل على زيادة فعالية وتأثير واستدامة واستقلالية الهيئة، من خلال تفعيل دور عمل المفوضين والإشراف على ضمان تنفيذ الهيكلية المقررة، عبر قيادتها للطاقت التنفيذية المكون من مدراء برامج ودوائر الهيئة.

يضطلع نائب المدير العام لقطاع غزة بعدة مهام تتمثل بمساهمته في وضع استراتيجيات الهيئة وخصوصاً في قطاع غزة، والعمل على تطويرها بما يخدم مصلحة الهيئة وأهدافها، وقيادة الفريق الفني وإدارة العمل اليومي في القطاع والتأكد من تنفيذ كافة الأنظمة المقررة للهيئة كالنظام الإداري والنظام المالي ونظام تقييم الأداء وإجراءات العمل المنبثقة عن هذه الأنظمة وفق صلاحيات والمسؤوليات المحددة.

دوائر الهيئة ووحداتها

الدائرة المالية والإدارية: تعمل الدائرة المالية والإدارية على تأمين وتقديم الدعم والمساندة «اللوجستية» لبرامج ونشاطات الهيئة، لتوفير بيئة عمل إيجابية ومنتجة. كما تتابع كافة شؤون الموظفين ضمن السياسات والأنظمة الإدارية والمالية المتبعة في الهيئة، إضافة إلى توفير الدعم التقني لطاقت عمل الهيئة وبرامجها المختلفة.

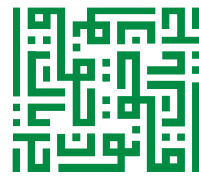


لتغطية نشاطات وفعاليات الهيئة، إزاء قضايا حقوق الإنسان المختلفة، بما فيها تعزيز وتطوير وتوطيد علاقة خاصة للهيئة مع ممثلي وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الإعلامية لخدمة قضايا حقوق الإنسان.

مجلس المفوضين

يشرف على عمل الهيئة مجلس مفوضين يتكون من ١٩ مفوضاً ومفوضة، برئاسة الأستاذ عصام يونس المفوض عام، وجميعهم ذوي نزاهة عالية، في الوطن والشتات، وهم أشخاص معروفين على المستوى العام وملتزمين بقوة ووضوح بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وينبثق عن مجلس المفوضين مكتب تنفيذي يشرف على عمل وأداء الهيئة، ويرأسه المفوض العام الذي يعتبر العنوان الأول للهيئة. ويساعده المدير العام للهيئة والذي يتم تعيينه من قبل المكتب التنفيذي المسؤول الأول عن إدارة أقسامها وعن أداء طواقمها في المكاتب الرئيسية والفروع. يتمتع مجلس المفوضين بثقل معنوي وأهمية كبيرة في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي عزز الهيئة بشكل كبير وساعد على تقبلها، ويمثل المفوضون أيضاً تجمعات وقطاعات مجتمعية فلسطينية مختلفة داخل وخارج فلسطين.

وتتم عملية اختيار المفوضين من قبل لجنة استشارية مستقلة ضمنت الشفافية في عملية الاختيار، من خلال الإعلان للترشيح لمن يرغب في العضوية بالصحف المحلية، وضمت اللجنة في عضويتها نقيب المحامين، ورئيس مجلس القضاء الأعلى الأسبق، وممثلين عن المجتمع المحلي، وأعضاء في المجلس التشريعي، وأكاديميين، ومفوضين عامين سابقين للهيئة. وبصفتها المؤسسة الوطنية التي تعنى بقضايا حقوق المواطن الفلسطيني، تكون الهيئة قد كرست الشفافية في عملية انضمام المفوضين، بطريقة ديمقراطية ونزيهة بهدف رفد الهيئة بدماء جديدة وشابة قادرة على تأدية رسالتها، وقد تمت عملية الاختيار استناداً للنظام الداخلي لمجلس المفوضين ومبادئ باريس



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم

دائرة التوعية والتدريب والمناصرة المجتمعية: تقدم دائرة التدريب العديد من الأنشطة ضمن خطة استراتيجية بهدف توعية المواطنين الفلسطينيين بحقوقهم الأساسية، وتعريفهم بدور الهيئة وكيفية تقديم الشكاوى إليها. وتستهدف في أنشطتها المواطنين بشكل عام، المكلفين بإنفاذ القانون وأصحاب الواجب، والنقابات، وطلبة الجامعات، والصحفيين، والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني، والشباب على وجه التحديد.

ترتكز منهجية التوعية التي تنفذها الهيئة على استخدام أدوات فعالة للوصول إلى الفئات المستهدفة كحملات التوعية التي تحمل رسائل للمواطنين مفادها، بأن حقوق الإنسان راسخة ومنصوص عليها في كثير من القوانين والتشريعات وهي قابلة للتطبيق حال توفر الإرادة السياسية، وعلى المواطنين أن يكونوا على معرفة ودراية بهذه الحقوق ليتمكنوا من الدفاع عنها أمام أي تهديد بمصادرتها أو الانتقاص منها، وفي حالة وقوع الانتهاك أن يكونوا على معرفة بآليات الوصول لأطراف العدالة وأن يكونوا ممكنين من إجراء المسائلة لأصحاب الواجب.

وحدة العلاقات العامة والإعلام: منوط بهذه الوحدة بناء شبكة من العلاقات العامة والإعلام بغرض نشر وتعميم عمل الهيئة كهيئة وطنية وديوان للمظالم، عبر توطيد وتعزيز العلاقة مع الجهات الرسمية (الوزارات، الهيئات العامة، المجلس التشريعي، أقطاب العدالة، الأجهزة الأمنية المركزية)، وكذا الهيئات الوطنية والامبودزمان ومؤسسات المجتمع المدني الحقوقية، على المستويين الوطني والإقليمي، وتمثيل الهيئة في المحافل ذات العلاقة على المستويات كافة.

أما على الصعيد الإعلامي فتعمل الوحدة على متابعة جميع الأمور والقضايا المتعلقة بالتغطية الإعلامية، على مستوى الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة ومواقع التواصل الاجتماعي، علاوة على إعداد وتعميم المواد الإعلامية والترويجية

مكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

مكتب الممثلة الدانمركية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

مكتب الممثلة الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما تتلقى الهيئة مساهمة مالية من الموازنة العامة للسلطة الوطنية منذ العام ٢٠٠٨، وذلك تماشياً ومبادئ باريس للعام ١٩٩٣، الناظمة لعمل الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان.

الناظمة لعمل الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويتأثر المدير العام الجهاز التنفيذي للهيئة ويتولى مهام إدارة العمل اليومي فيها وفق الاستراتيجيات والخطط والسياسات والأنظمة المعتمدة، وتحمل مسؤولية الإشراف على الموظفين ضمن الهيكل التنظيمي المعتمد بالهيئة، ويساهم المدير العام في تمثيل الهيئة وتطوير علاقاتها مع كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بما في ذلك الجهات المانحة، وكذلك الإدلاء بالتصريحات المتعلقة بموقف الهيئة من قضايا حقوق الإنسان، والمبادرة في حملات الضغط والمناصرة والتدخل لدى المؤسسات الرسمية في قضايا حقوق الإنسان.

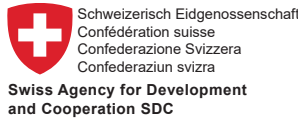
أعضاء مجلس المفوضين

الأستاذ عصام يونس المفوض العام، الدكتورة فيحاء عبد الهادي نائب المفوض العام، الأستاذ أمجد الشوا عضو، الدكتور جورج جقمان عضو، الدكتور زياد عمرو عضو، المستشار سلامة بسيسو عضو، الأستاذ شوقي العيسة عضو، الأستاذ طلال عوكل، الدكتور عاصم خليل عضو، الأستاذ عصام عاروري عضو، الدكتورة كايرو عرفات عضو، الأستاذة لينا كاتبة عضو، الأستاذة مرفت رشماوي عضو، الأستاذة هامة زيدان عضو.

التمويل

تتلقى الهيئة تمويلها من مجموعة ممولين مستقلين يؤمنون بمبادئ حقوق الإنسان ويسمى اتحاد الممولين، ويتكون من خمسة ممولين هم: وكالة التنمية والتعاون السويدية (SIDA). الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC).

Funded by the following agencies who do not necessarily share the views expressed in this material. Responsibility for its contents rests entirely with the author.





محطات بارزة في مسيرة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

مجيد حوالحة

العالم، والمنطقة التي أنشأت هيئاتها منذ سنوات قليلة، فيما لا زالت كثير من الدول في منطقتنا العربية لم تنشئ مؤسسة مشابهة.

وبفضل مؤسسيها، ومجالس مفوضيها ومفوضيها العامين، وإداراتها المتعاقبة وطواقمها التي حرصت ولا تزال على التمسك بمرجعياتها المتمثلة في القانون الأساسي الفلسطيني، والاتفاقيات الدولية، ومبادئ باريس الناظمة لعمل الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، تمكنت الهيئة من تحقيق إنجازات ومراكمة نجاحات على المستوى الفردي والجمعي للمواطنين.

فاستمرار عمل الهيئة، في بيئة أقل ما يمكن وصفها بالمضطربة وغير المستقرة، والحفاظ على

إن المتتبع لمسيرة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» يدرك أهمية وجود هيئة وطنية أخذت على عاتقها نشر وصوصون وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين، ابتداءً من الرؤية الثاقبة للآباء المؤسسين وقناعة الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات الذي أصدر مرسوماً رئاسياً بموجبه تم انشاء الهيئة، هذه الرؤية التي استندت إلى الحق الفلسطيني في إقامة دولته الديمقراطية المستقلة التي يتمتع جميع مواطنيها بحقوقهم وحياتهم كاملة.

واكتسبت هذه الرؤية أهميتها أيضاً من كونها قد أسست مرجعية لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني حتى قبل قيام الدولة المستقلة، ومن هنا تأتي خصوصية الهيئة وفرادتها وتميزها، على عكس دول

الفلسطينيين، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وغيرها من المؤسسات.

لقد توجهت الهيئة للقضاء في القضايا الجماعية التي تشكل ظاهرة يجب منعها بالاحتكام إلى القانون، كقضية المعلمين المفصولين، وقضية حجب مواقع إلكترونية إخبارية.

أما على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد حققت الهيئة نجاحات تُحسب لمسيرتها وللقائمين عليها، إن تمكن الهيئة من المحافظة على تصنيف (أ) في اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لسنوات طويلة، يُشكل نجاحاً قل حصول كثير من الهيئات الوطنية الحصول عليه، ثم إن عضوية الهيئة الفاعلة في منتدى آسيا والمحيط الهادي للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان. ورئاستها الحالية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتنظيم مؤتمرات إقليمية دولة حول حقوق المواطن الفلسطيني، وفصح انتهاكات الاحتلال المتواصلة بحق أبناء شعبنا. كلها أمور مكنت الهيئة من البدء في تحقيق رؤيتها بأن تصبح بيتاً للخبرة، أهلها لتقديم دورات تدريبية لعدد من الهيئات والمؤسسات الوطنية في الدول الشقيقة كالعراق وتونس.

وتقدم الهيئة شهادتها بشأن انتهاكات الاحتلال في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات جانبية حقوقية في المجلس. وكون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تساهم بفعالية في نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر برامجها التوعوية ودوراتها التدريبية، للمواطنين والمكلفين بإنفاذ القانون، فلا بد من دعم الهيئة توفير جميع السبل وتقديم التسهيلات والتغلب على العقبات التي تعترض طريق أدائها لمهامها بما في ذلك الزيارات التي تنفذها بشكل مستمر ومتواصل لمراكز الاحتجاز والتوقيف، والمحافظة على عمل الهيئة الإنساني الحقوقي، استمراراً لأداء رسالة المؤسسين الأوائل، أطال الله في عُمرهم ورحم من رحلوا عن دنيانا.

وحدثها المؤسساتية بالرغم من تواصل إجراءات الاحتلال القمعية بحق أبناء شعبنا ومؤسساته الوطنية، والمتمثلة في استمرار وتواصل فرض الحصار، والعدوان الحربي المدمر والمتكرر على قطاع غزة، والإجراءات التهويدية لمدينة القدس، واستمرار الاستيطان، علاوة على نتائج ومخلفات الانقسام الفلسطيني الداخلي الكارثية، استمرت الهيئة في أداء مهامها وحمل رسالتها المنحازة للحقوق والحريات الإنسانية، في وقت دفعت فيه الهيئة ثمناً لذلك، لعل أقله ما تعرض له عدد من باحثيها الميدانيين للضرب والتوقيف أثناء أدائهم لواجباتهم في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

فعلى الصعيد الداخلي، وبسبب وقوف الهيئة على ذات المسافة من جميع المؤسسات المدنية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمكنت هذه المؤسسة من أن تحظى بثقة المواطن أولاً ما انعكس على ازدياد توجه المواطنين وتقديم الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات التي يتعرضون لها، ونسج علاقات تعاون مع المؤسسة الرسمية، ما انعكس إيجاباً في سرعة إغلاق الشكاوى. وفي ذات الوقت باتت الهيئة تشكل مرجعية رئيسة في القضايا القانونية والحقوقية لدى المؤسسة الرسمية، وتقديم الملاحظات عبر المذكرات القانونية لديوان الرئاسة ورئاسة الوزراء، ومراجعة وتعديل مشاريع القوانين بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين.

ثم إن تشكيل الائتلافات الحقوقية وقيادتها، كائتلاف مناهضة عقوبة الإعدام، الائتلاف الأهلي لمراقبة التشريعات، ومجلس منظمات حقوق الإنسان، ولجنة مواءمة التشريعات مع المعاهدات والمواثيق الدولية المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢، بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٩، وإنشاء الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب، وعضوية اللجنة الوطنية لإصلاح قطاع

الصحة، قد ساهم في تعزيز احترام الهيئة لدى المواطن والمؤسسة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، التي أقامت مع العديد منها مذكرات تعاون وتفاهم مشترك، كمناسبة الصحفيين



التقارير والإصدارات

تصدر الهيئة الدراسات والتقارير المتعلقة بقضايا ومواضيع قانونية وحقوقية مختلفة، وذلك بهدف اغناء المكتبة القانونية والحقوقية الفلسطينية والعربية، علاوة على تثقيف القراء والمعنيين، من أكاديميين ومُشرعين ومحامين وصحفيين وغيرهم، بالأبعاد والجوانب النظرية للقضايا التي تعالجها هذه السلسلة.

١. التقرير الدوري السنوي لحالة حقوق الإنسان: الذي يرصد ويحلل واقع حالة حقوق الإنسان في دولة فلسطين خلال عام واحد، ويتم تسليمه لرئيس دولة فلسطين، ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، بهدف تقديم صورة كاملة عن مدى التطور أو الانتهاكات على مستوى التشريعات والسياسات والانتهاكات الممارسة من قبل أصحاب الواجب، بهدف تعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة، ورفع وعي صناع القرار بحالة حقوق الإنسان، وتسهيل الضوء لدى وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني على قضايا حقوق الإنسان.

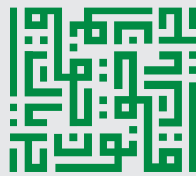
٢. التقارير الخاصة التقارير الخاصة، تصدر الهيئة وضمن سلسلة تقارير خاصة، تقارير تُلقي الضوء على مشاكل وقضايا ملحة تمس حقوق وحرّيات الإنسان سواءً كانت سياسية، مدنية، اقتصادية، واجتماعية، تُعرف هذه التقارير المشكلة أو القضية موضوع المعالجة، تتم دراستها للخروج باستنتاجات، ومن ثم إدراج توصيات لإيجاد الحلول المناسبة.

٣. التقارير القانونية: وهي دراسات تبحث في القوانين ومشاريع القوانين وتستند في التحليل الى الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والقانون الاساسي الفلسطيني وتخرج بنتائج وتوصيات لصناع القرار. وتقارير تقصي الحقائق بشأن وضع حقوق الإنسان الفلسطيني وانتهاك هذه الحقوق.

٤. تقارير خاصة بشأن الانتهاكات الإسرائيلية وأثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق المواطنين.

٥. المذكرات القانونية والرسائل: اوراق قصيرة ترسل الى المكلفين بالواجب لحثهم على إجراء تعديل على التشريعات، او وقف ممارسات تشكل انتهاكات لحقوق الانسان، وتشكل الاتفاقيات الدولية الإطار المرجعي للمراجعة والتحليل.

٦. التقرير التحليلي الدوري للموازنة العامة، يحلل الموازنة العامة السنوية وقراءتها من منظور حقوق الانسان بهدف الوقوف على التشارك في توزيع مكونات الموازنة من نفقات وايرادات استنادا الى مبادئ العدالة في توزيع الاعباء والمنافع والحد من الفقر والربط بين التنمية وحقوق الانسان.



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم



تجربتي كمُدافع عن حقوق الإنسان من واقع عملي في الهيئة يوسف وراسته



يكون صاحب الكلمة الأولى في الفصل في تلك الانتهاكات والمنازعات التي تقع ما بين المواطنين سواء كانوا أفراداً أو جماعات وما بين الدولة، باعتبار أن القضاء العادل هو الحارس الأمين على الحقوق والحريات، وبدون العدل سيبقى أي مجتمع بما فيه مجتمعنا الفلسطيني يعاني من حالة ضياع وانتكاس للحقوق والحريات وأحياناً الالتفاف عليها، وهذا يعني بالضرورة عدم ارجاع المظالم إلى أصحابها وبالتالي فقدان الثقة بالنظام السياسي برمته وبكافة مكوناته.

نحن كفلسطينيين أحوج ما نكون إلى صون كرامة الإنسان الفلسطيني، باعتبار تلك الحقوق حقوقاً أصيلة لكل البشر هذا من جهة، خاصة أننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني وبحاجة إلى أن نوجه كل الطاقات من أجل الخلاص من أطول استعمار كولونيالي عرفه التاريخ المعاصر، من جهة أخرى، ولأننا كشعب فلسطيني نستحق الحياة كباقي شعوب العالم ويكفي ما عانيناه من نظم سياسية مستبدة متلاحقة وظلم عبر التاريخ مر على فلسطين.

عند نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عانت منظمات حقوق الإنسان التي كانت تعمل على فضح وملاحقة الانتهاكات الإسرائيلية من حالة

منذ ٢٣ عاماً التحقت بالعمل بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، كان بالنسبة لي وما زال العمل كمُدافع عن حقوق الإنسان يعد هدفاً سامياً في حياتي على المستويين المهني والأخلاقي وسيبقى كذلك حتى وأن تركت الهيئة أو تقاعدت منها.

أن تكون مدافعاً عن حقوق الإنسان يعني أن تكون مؤمناً دائماً بضرورة العمل والوقاية من وقوع مزيد من الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان، وحال وقوعها، عليك أن تناضل وتكافح من خلال مكانك وكذلك من خلال الصفة الممنوحة للهيئة، لإنصاف الضحايا، سواء من خلال إيقاع الجزاء بحق من انتهكوا حقوق الضحايا أو من خلال العمل على التعويض، عملاً بمبدأ جبر الضرر أيضاً.

المجتمع الفلسطيني جزء من المجتمع العربي ومن العالم، وبغض النظر عن مدى ديمقراطية النظام السياسي الذي يحكمنا، فلا بد من المساس بالحقوق والحريات، وهذا ليس تبريراً بقدر ما هو قراءة في واقع النظم السياسية عبر التاريخ، والتاريخ المعاصر أيضاً، لكن ما يميز التجارب الديمقراطية المستندة على التداول السلمي للسلطة ومبدأ الفصل ما بين السلطات، هو أن القضاء فيها

والتقادم مهما كانت الدوافع والخلفيات.

إن تعطل عمل المجلس التشريعي قد القى بضلاله على عمل ودور الهيئة، عملت الهيئة وما زالت تقوم بدور هام لسد الفراغ الناتج عن غياب «التشريعي»، خاصة بعد حل المجلس، وهذا ما اكسبها ثقة المواطن الفلسطيني حسب العديد من الدراسات المسحية التي أجرتها الهيئة خلال سنوات عملها لمعرفة وقياس مدى رضا المواطن الفلسطيني عن الدور المناط بها، خاصة أصحاب الشكاوى والمظالم، وكذلك مراجعة القوانين والتشريعات الوطنية ومواءمتها مع ما ألزمت به دولة فلسطين نفسها عند التوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية وتقديم النصح والمشورة للحكومة الفلسطينية وأصحاب الواجب، وبالشراكة أيضاً مع مؤسسات حقوق الإنسان الأخرى وكذلك مع القوى السياسية والاتحادات والنقابات، وسعيها الدائم والحديث من أجل نشر قيم وثقافة حقوق الإنسان ومراجعة مناهج التعليم في فلسطين.

بعد مرور ٢٥ عاماً على تأسيس وعمل الهيئة، دائماً ما أسأل نفسي، كيف لنا كفلسطينيين أن نتصور شكل حالة حقوق الإنسان لو لم تكن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كهيئة وطنية وديوان للمظالم غير موجودة؟ حتماً ستكون الصورة سوداء وقاتمة جداً.

أخيراً ما أود قوله إن الهيئة منجز وطني، ورافد هام لحركة حقوق الإنسان على المستوى الدولي وذلك من خلال حصولها في وقت مبكر على تصنيف (أ)، في اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وكذلك على مستوى المنطقة العربية من خلال ترؤسها للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

حاولت في هذه المقال كتابة نبذة عن تجربتي كأحد أول الزميلات والزملاء الذين التحقوا للعمل في الهيئة، كما طلب مني محرر مجلة الفصلية الزميل مجيد صوالحة، كل ما أعرفه أنني لا أجيد الكتابة عن نفسي بمعزل عن عملي في الهيئة كمدافع عن حقوق الإنسان.

ارتباك، وأحياناً خوف من كيفية مواجهة الانتهاكات الواقعة على المواطن الفلسطيني من قبل السلطة الفلسطينية، وهذا مرده حسب اعتقادي إلى أن الشعب الفلسطيني لم يحكم طوال عقود طويلة من نظام سياسي وطني من صلبه، إلا أنه سرعان ما عادت واتضحت الرؤية لدى تلك المؤسسات وبدأت منسجمة مع رسالتها وأهدافها، خاصة لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من خلال التفويض الواسع الممنوح لها من خلال المرسوم الرئاسي وكذلك ما نص عليه القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣.

منذ بداية تشكيلها أدركت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من خلال مجالس مفوضيها وإدارتها المتلاحقة وموظفيها، كيف تعالج مسألة وقضايا حقوق الإنسان من واقع تأثير الاحتلال على أداء السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، مع الاحتفاظ بدورها (كديوان مظالم) يختص في معالجة قضايا ومظالم المواطنين على السلطة الفلسطينية.

إن الحالة الفلسطينية معقدة وشديدة الارتباك، خاصة بعد وقوع الانقسام الفلسطيني الذي أثر سلباً على وضع حقوق الإنسان وزاد من تنوع وحجم الانتهاكات الواقعة، وهنا برز تحدي آخر في كيفية معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بسبب تلك الحالة التي ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، إلا أن الهيئة المستقلة سرعان ما تنبعت إلى ذلك، وبهذا كانت من المؤسسات القليلة في فلسطين التي بقيت تعمل وما زالت على مناهضة انتهاكات حقوق الإنسان بموضوعية وحيادية عالية بعيداً عن التجاذبات السياسية، وهذا ما انعكس بدوره في تقاريرها السنوية والقانونية والخاصة وفي البيانات الصحفية والمؤتمرات وجميع تدخلاتها حول واقع حقوق الإنسان في فلسطين، دون محاباة لأي من الأطراف المتنازعة، لا بل دعت الهيئة عدة مرات

تلك الأطراف إلى فتح حوار وطني شامل من أجل الانفكاك من الانقسام ومعالجة تداعياته من خلال إعمال مبدأ العدالة الانتقالية باعتبار أن حقوق الإنسان هي حقوق أصيلة وغير قابلة للتصرف



تجربتي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

المحامي معن شحدة دعيس



التحقت بالعمل في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» نهاية عام ٢٠٠١، وسبقها ٣ أعوام في مؤسسة حقوقية أخرى، بعد حصولي على شهادة البكالوريوس في القانون العام ١٩٩٦، وإجازة المحاماة في العام ١٩٩٨. ثلاثة أسئلة راودتني في بداية عملي بمجال حقوق الإنسان، ولا زالت تلازمني. ما هو جدوى حقوق الإنسان في توفير الحقوق للمواطن الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي يضرب عرض الحائط حقوق الإنسان والقرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين؟ كيف يمكنني مساءلة الأجهزة الفلسطينية الرسمية ومحاسبتها عن مدى التزامهم بحقوق الإنسان، في الوقت الذي يؤثر فيه الاحتلال الإسرائيلي على حقوق الشعب الفلسطيني، ويؤثر على أداء الجهات الفلسطينية الرسمية وإعمالها لحقوق الإنسان وحمايتها؟ وسؤالي الثالث مرتبط بتوجهي الفكري العام، كيف يمكن التوفيق بين الدفاع عن حقوق الإنسان وأنا أتبنى توجهات عقائدية قد تتعارض مع بعض ما تطرحه حقوق الإنسان، كحق الإنسان في الحياة ومنع ادراج عقوبة الإعدام في المنظومة القانونية الوطنية، وبعض قضايا حرية الرأي والتعبير، وحقوق المرأة، وحقوق المثليين؟

الإنسان، للعام ١٩٩٢ تشير إلى أن مجلس مفوضي هذه المؤسسات يجب أن يضم أفراداً يعبرون عن الأطياف المختلفة، بما فيهم ذوو التوجهات الدينية في المجتمع (إسلامية، مسيحية وغيرها)، لذلك فمن الممكن أن تضم موظفين يتبنون توجهات دينية معينة دون أن يحد ذلك من حريتهم في العمل.

ثم إن الاتفاقيات والتشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تراعي توجهات ومعتقدات مختلف الدول بأكثر من إجراء، أولاً، تُصاغ بعد إتاحة الفرصة لشعوب العالم لإبداء آرائهم في الموضوعات التي تعالجها، وبصيغة توفيقية تقصد وإلى حد بعيد تطوير الثقافات المختلفة وعدم المس بأساسياتها. وثانياً، تُصاغ الاتفاقيات بصيغ فضفاضة لكي يُجمع عليها قدر كبير من الشعوب أو الدول التي ستضم لها وتتفدها. وثالثاً، يُترك لهذه الشعوب حرية الانضمام من عدمه. ورابعاً، وعند رغبة الدولة الانضمام لأي اتفاقية يكون لها حق التحفظ على مواد وأحكام معينة فيها. وبعد الانضمام، يصبح لها وزن في المنظومة القانونية الوطنية، فقد تكون أعلى من الدستور أو بموازاته أو أدنى منه. ثم إن هناك قواسم مشتركة بين الشرائح السماوية وحتى بعض الأرضية في ما تتبناه تجاه حقوق الإنسان بعامه، فلا أعتقد أن هناك شريعة تسمح بازهاق الأرواح أو إيذاء الأجساد دون عقوبة على ذلك. ولا أعتقد بوجود شريعة سوية تمنع الإنسان من التعبير عن رأيه بحرية، أو تفرض على المسؤول عن هذه الشعوب بتوفير ما تحتاجه من صحة وتعليم.

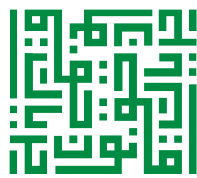
إن هذا كله، يتيح لي كموظف عامل في مجال حقوق الإنسان، الاستمرار فيه، والمساهمة بقدر الإمكان وبحسب الظروف في الرقي ببلدي وتنميته والاستفادة من التجارب العالمية المتقدمة في أعمال حقوق الإنسان، بالقدر الذي تتلاءم فيه هذه التجارب مع ظروف بلدي وقدراته المالية والاجتماعية والثقافية.

كنت ولا زلت أرى أن حقوق الإنسان تطبق على الضعيف (العراق مثلاً)، دون القوي (إسرائيل مثلاً). ومادة القانون الدولي لم تكن تستهويني في مرحلة البكالوريوس، كنت اعتبر أن القانون الدولي يتساوى وشريعة الغاب، نظراً لأن التطبيق العملي للقانون الدولي هو بيد أمريكا، وتطلق في تطبيقه من قوتها، وليس من قوة الحق. فمن ترضى عنه أمريكا يرضى عنه القانون الدولي، ومن تلفظه أمريكا يلفظه كذلك القانون الدولي.

أما بشأن سؤال الثاني فكان الجواب أسهل من سابقه، لنقل إن الاحتلال مسؤول عن ٩٠٪ من انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني، والأجهزة الرسمية الفلسطينية مسؤولة عن ١٠٪ من الانتهاكات، فإن عملي ينصب على هذه الـ ١٠٪ من الانتهاكات، دون نسيان الاحتلال كمؤثر حقيقي على أعمال حقوق الإنسان الفلسطيني.

فانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي الـ ٩٠٪ تلك لا تبرر للجهاز الرسمي الفلسطيني وقوع حالات الفساد وأن تسرق فيه الأموال، وأن لا يحاسب فيه المسؤول عن هذه الأفعال، وأن يتم إضعاف الحقوق الصحية والتعليمية والعمل، وزيادة البطالة. وأيضاً فإن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومنع دخول الأجهزة المتطورة لكشف الجرائم لا تبرر للجهات الأمنية الفلسطينية استخدام التعذيب وسوء المعاملة كأداة لنزع اعترافات وهمية. وهذا يعني أنه يمكنني توثيق الانتهاكات الفلسطينية والمطالبة بوقفها ومحاسبة المسؤول عنها، ومحاولة تحسين مستوى حقوق الإنسان الفلسطيني، وبالطبع دون التقليل من أهمية بذلي للجهود اللازمة على المستويين الوطني والدولي لوقف الانتهاكات الإسرائيلية ومحاسبة إسرائيل دولياً.

أما بخصوص كيفية توفيق بين توجهي العقائدي وحقوق الإنسان في القضايا الخلافية، فقد وجدت أن مبادئ باريس الناعمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق

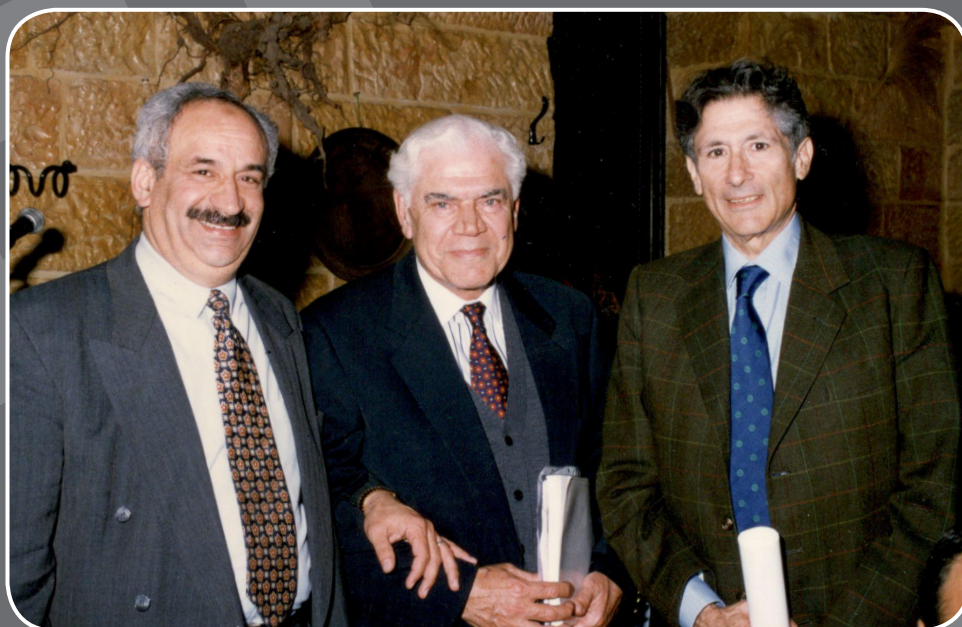


الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

الهيئة في صور

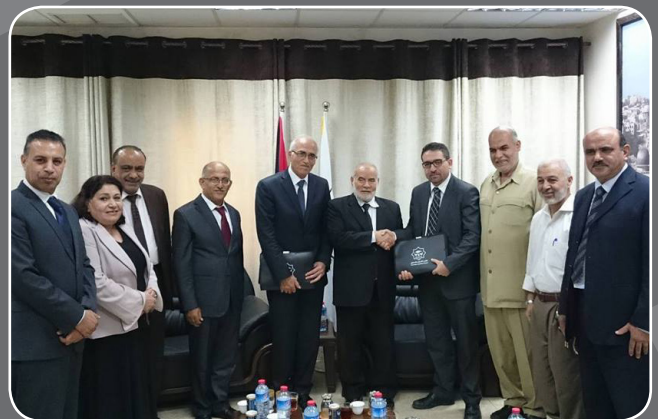


الهيئة في صور



عدد خاص | اليوبيل الفضي

الهيئة في صور



الهيئة في صور



الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني
عدد خاص - 2019

تتابع الهيئة الشكاوى التي تتلقاها من المواطنين، وفيها انتهاكات لحقوقهم، سواء كانت الشكاوى تتعلق بالأجهزة الأمنية كالإعتقال، والتوقيف دون اتباع الإجراءات القانونية، أو شكاوى تتعلق بالوزارات والمؤسسات المدنية العامة، مثل الفصل التعسفي من الوظيفة العامة، والتقصير أو التأخير غير المبرر في تقديم الخدمات، أو عدم اتباع الإجراءات القانونية في التعيين للوظائف العامة.

عزيزتي المواطنة عزيزي المواطن: إذا حرمت من خدمة تستحقها/تستحقينها، أو إذا تعرضت حقوقك للانتهاك من قبل أي من السلطات الرسمية، فلا تتردد/تترددى بزيارتنا أو الإتصال بنا على أحد العناوين المبينة أدناه:

عناوين مكاتب

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

المقر الرئيسي

رام الله - خلف المجلس التشريعي
مقابل مركز التلاسيما «أبو قراط»
هاتف: ٢٩٨٦٩٥٨ / ٢٩٦٠٢٤١ +٩٧٠ ٢
فاكس: ٢٩٨٧٢١١ +٩٧٠ ٢ ص.ب. ٢٢٦٤
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps
الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

مكتب الوسط

رام الله - رام الله التحتا - مقابل السفارة الألمانية
عمارة راحة - ط ٦
هاتف: ٢٩٨٩٨٣٨ +٩٧٠ ٢ فاكس: ٢٩٨٩٨٣٩ +٩٧٠ ٢

مكتب الشمال

نابلس
شارع سفيان - عمارة اللحام - ط ١
هاتف: ٢٣٣٥٦٦٨ +٩٧٠ ٩ فاكس: ٢٣٦٦٤٠٨ +٩٧٠ ٩

طولكرم

قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط ٢
تلفاكس: ٢٦٨٧٥٣٥ +٩٧٠ ٩

مكتب الجنوب

الخليل
رأس الجورة - بجانب دائرة السير
عمارة حريزات - ط ١
هاتف: ٢٢٩٥٤٤٣ +٩٧٠ ٢ فاكس: ٢٢٢١١٢٠ +٩٧٠ ٢

بيت لحم

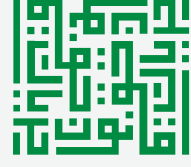
عمارة نزال - ط ٢ - فوق البنك العربي
هاتف: ٢٧٥٠٥٤٩ +٩٧٠ ٢ فاكس: ٢٧٤٦٨٨٥ +٩٧٠ ٢

مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس
هاتف: ٢٨٢٤٤٣٨ +٩٧٠ ٨ فاكس: ٢٨٤٥٠١٩ +٩٧٠ ٨

مكتب الوسط وجنوب قطاع غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن،
الطابق الثالث، بجوار عصيرات رمانة 2
هاتف: ٢٠٦٠٤٤٣ +٩٧٠ ٨ فاكس: ٢٠٦٢١٠٣ +٩٧٠ ٨



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

نبذة تعريفية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» هي المؤسسة الوطنية الرسمية المكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. وتتمتع بالعضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI). كما أنها عضو في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد أنشئت الهيئة بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٣٠ أيلول / ١٩٩٣ ونُشر في العدد ٥٩ لسنة ١٩٩٥ في الجريدة الرسمية الفلسطينية. وبدأت الهيئة عملها في مطلع عام ١٩٩٤، وأُخضعت، لاحقاً، تحت المادة ٣١ من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن «تتشأ لجنة مستقلة لحقوق الإنسان بموجب القانون الذي يُحدد تشكيلها ومهامها واختصاصاتها القضائية». وتُقدم الهيئة تقاريرها إلى رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني. وتماشياً مع المرسوم الرئاسي لعام ١٩٩٥، وضعت الهيئة نظامها الداخلي الذي يضمن استقلاليتها ووظائفها الفعالة.

الرؤية

مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والمساواة وتُحترم فيه الحريات العامة وحقوق الانسان لتصبح جزءاً من نسيجه الثقافي.

الرسالة

تسعى الهيئة كمؤسسة فلسطينية وطنية دستورية تُعنى بحقوق الإنسان إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان استناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني، والتشريعات الوطنية، وإعلان الاستقلال، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بالارتكاز إلى المنهج القائم على حقوق الإنسان، وتقوم الهيئة برصد احترام حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بهدف خلق مجتمع ديمقراطي ومتسامح.

القيم الأساسية

تتبنى الهيئة وتطبق مجموعة من القيم الخاصة بها والمتأصلة في برامجها وأنشطتها، ألا وهي المصادقية والنزاهة والمساءلة والسرية والتسامح والمساواة. وتلتزم الهيئة بقيمها هذه والتي ترجمتها هذه إلى مدونة للسلوك المهني.

المسؤوليات والمهام

وفقاً للمرسوم الرئاسي الصادر عام ١٩٩٥، فإن مسؤوليات ومهام الهيئة تحددت «بمتابعة وضمان تحقيق متطلبات صون حقوق الإنسان من قبل التشريعات الفلسطينية بما فيها القوانين واللوائح، وكذلك مهام مختلف الدوائر والوكالات والمؤسسات التابعة لدولة فلسطين ومنظمة والتحرير الفلسطينية». ويمتد نطاق عمل الهيئة ليشمل تغطية إساءة استخدام حقوق الإنسان، وشكاوى المواطنين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات التنفيذية، ونشر الوعي القانوني، وتراقب الهيئة أيضاً التشريعات الوطنية والسياسات العامة، وتعمل على مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.